وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم :العلوم الإنسانية

شعبة :التاريخ

الصراع بين المستوطنين والعسكريين خلال فترة الحكم العسكري من 1830-1870م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماسترفي التاريخ

تخصص: مقاومة وحركة وطنية

إعداد الطالبتين:

هاشمي فتيحة

بومعزة كريمة

إشراف الدكتور:

مقنوش كريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د/حميد قريتلي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د/كريم مقنوش	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ د/سالمي مختار	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1443-1442–2022/2021هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم إنا نشكرك ونحمدك على إلهامنا العزم والإرادة وألبسنا هندام المثابرة لإتمام هذا العمل ونسأل الله أن يحسب في ميزان حسناتنا نشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى لقوله تعالى . "ولئن شكرتم لأزيدنكم " .

ومن هذا المنطلق نتقدم بجزيل الشكر و امتنان وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف " مقنوش كريم " والذي كان نعم المرشد والحريص خاصة بتقديمه لنا مختلف النصائح و التوجيهات العلمية و المنهجية ومنحنا الخطوط الأساسية التي سرنا عليها لكي يثمر هذا العمل ويكلل بالنجاح إن شاء الله ، فجزاه الله من فضله و كرمه وأدامه فخرا للعلم مع تمنياتنا له بالتوفيق في مسيرته العلمية والعملية .

ولا يفوتنا أيضا أن نتقدم بالشكر الجزيل لجامعة يحي فارس و إلى كل أساتذة التخصص والى كافة الأسرة الجامعية .

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

الإهداء

إلى من قال فيهما الله تعالى " وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا ".

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى :

إلى من ساندتني في صلاتها ودعاءها ، إلى التي سهرت الليالي لتنير دربي إلى من ترعرعت في أحضانها وحنانها إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي ، أسكنتني قلبها فغمرتني بحبها إلى أروع امرأة في الوجود " أمي الغالية حليمة "حفظك الله وأطال في عمرك ورعاك وجعل جنة الفردوس مثواك .

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى من علمني النجاح والصبر إلى الذي لم يبخل عليا بأي شيىء إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى أعظم رجل في الكون الذي أحمل اسمه بكل افتخار " أبي العزيز محمد " حفظك الله وأطال في عمرك ورزقك أعلى جناته .

إلى من تقاسمت معهم دفئ المنزل إلى أجمل ما في الحياة أخي و أخوتي حفظهم الله ورعاهم إلى من أضاؤوا ببسماتهم حياتنا كل براعم عائلة " هاشمي " .

إلى سندي في الحياة ورفيق دربي إلى من دعمني وشجعني حتى أبلغ هدفي " زوجي العزيز عمر " إلى عائلتي الثانية عائلة " حمو " حفظكم الله ورعاكم .

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني أجمل اللحظات " صديقاتي كريمة ، سلاف " وفقكم الله في حياتكم و أنار دربكم .

إلى كل طلاب علوم الإنسانية قسم التاريخ دفعة 2021 / 2022 .

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة .

هاشمي فتيحة

الإهداء

فخر وشرف أن أعتز بهما فوق الواجب،وأن أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع .

الى من علمني لذة النجاح ومتعته الى من لم تمنحه الحياة عمرا طويلا الى روح لطالما أردتها بجانبي في هذه اللحظة.

الى أبي

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والى معنى الحنان الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أعز ما أملك.

الى أمي

الى من تسابقوا وقدموا لي الدعم واحدا تلو الآخر الى أخواتي فتيحة .خيرة. فطيمة. سعاد. فايزة.

الى أخوتي طيب . قويدر .

الى بنات وأولاد أخواتي وإخوتي خلود. زهيرة. منال. نرجس. نورس. محمد. أدم. مصطفى. مصعب, سراج. فراس. براء.

الى صديقاتي وزميلاتي وأخص بالذكر زملائي في العمل اللذين سطروا الدور الأكبر للإنجاح مشروع تخرجي بدعمهم المتواصل فتيحة. سلاف. نسرين. خولة .

الى كل من لم يجد إسمه في الإهداء الى كل من وصلهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

بومعزة كريمة

❖ **قائمة المختصرات :**

الرمز	المعني
ج	جزء
ط	طبعة
تر	ترجمة
ص	صفحة
م	ميلادي
د.ط	دون طبعة
Pages	p

المقدمـــة

مقدمة:

يرى الكثير من الباحثين والدارسين لتاريخ الجزائر الحديث أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن وليد حادثة المروحة، اعتبروها حادثة واهية اعتمدتها فرنسا، فقد خططت لها منذ قرون، فجاءت الفرصة لتحقيق حلمها وذلك سنة 1830، ومنذ ذلك التاريخ وهي تعمل على فرض سيطرتها على الشعب الجزائري، ولتحقيق أهدافها انتهجت العديد من السياسات و الأساليب لسبط نفوضها على الحكم.

لقد أولى القادة الفرنسيون منذ السنوات الأولى للاحتلال خلال فترة الحكم العسكري 1830-1870 عناية كبيرة للمشروع الاستيطاني كدعامة أساسية لمستقبلهم السياسي في المستعمرة جديدة، ولهذا اتبعت فرنسا تجاه الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية سياسة مضطربة ومتقلبة في كثير من الميادين، جمعت فيها بين سياسة الغزو والتوسع والاستيطان ومحاولة إرضاء الجزائريين بتطبيق سياسة الإدماج الكامل، وإصدار مجموعة من القوانين والإصلاحات التي تخدم مصالحها العامة بإضافة إلى محاولة تأسيسها المملكة العربية حيث عبّر الإمبراطور نابليون الثالث عن رغبته في استحداث تغييرات في السياسة الاستعمارية الفرنسية بحيث يحقق بالسلم ما حققه عمه نابليون بالسيف.

كانت أطماع المستوطنين الجدد في الجزائر بلا حدود في حين أن الحكومة الفرنسية هي من أرادت الاحتفاظ لنفسها بالسلطة في إدارة شؤون البلاد، ونتيجة لذلك بدأت تقف بالمرصاد لتلك الأطماع التي كانت تتعارض مع مصالحها العامة، ومن هنا تركز الصراع القائم بين المستوطنين والحكومة الفرنسية حول إبقاء الجزائر مستعمرة فرنسية، حيث ظن المستوطنون في البداية أنهم هم من يصنع القرار السياسي في الجزائر، لكن الواقع أكّد عكس ذلك فقد اعتقدوا أن الإمبراطور نابليون الثالث سيقف إلى جانبهم، إلا أنه خيّب آمالهم وفرض سياسة خاصة به حاول من خلالها أن يحد من نفوذهم.

وانطلاقا من هذا وقع اختيارنا على الموضوع والموسوم بـ**الصراع بين المستوطنين والعسكريين خلال فترة الحكم العسكري 1830- 1870**، قصد إبراز طبيعة الصراع القائم بين المعمرين والإدارة الفرنسية، والوقوف على أثر هذا الصراع على المجتمع الجزائري.

- دواعي اختيار الموضوع :

من العوامل التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، نذكر عوامل ذاتية وموضوعية ويمكن توضيحها في النقاط التالية :

الأسباب الذاتية :

- الرغبة في الاطلاع على التاريخ الوطني للجزائر خلال فترة الاحتلال .

- محاولة منا دراسة الموضوع دراسة علمية أكاديمية تتناول طبيعة الصراع السياسي بين المستوطنين و العسكريين طيلة الفترة الممتد من 1830-1870 .

- إثراء المردود العلمي لمكتبتنا الجامعية .

- الرغبة في الوقوف على تفاصيل هذه المرحلة الهامة من تاريخ الجزائر ومحاولة التعمق فيها أكثر بالبحث والتقصي، كونها تمثل حلقة رئيسية في تاريخ الوطني .

الأسباب الموضوعية :

- معرفة التطورات والتغييرات الهامة التي عرفتها السياسة الاستعمارية بالجزائر في أعقاب قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية .

- الوقوف على سياسة نابليون الثالث وأهم المشاريع والإصلاحات التي قامة بتطبيقها .

- التعرف على نتائج انعكاسات الصراع القائم بين المستوطنين والحكومة الفرنسية .

- **أهمية دراسة الموضوع :**

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على سياسة فرنسا في الجزائر في ظل الحكم العسكري وكذا إصلاحات نابليون الثالث المختلفة والهادفة إلى تكريس فكرة الجزائر فرنسية، بإضافة إلى الصراع القائم بين المعمرين والإدارة الفرنسية حول إبقاء الجزائر مستعمرة فرنسية والذي ترتب عنه مجموعة من الانعكاسات على المجتمع الجزائري .

- **الإشكالية المطروحة في الدراسة :**

و انطلاقا من هذا ارتأينا طرح الإشكالية الرئيسية على الشكل التالي :

إبراز طبيعة الصراع بين المستوطنين و العسكريين ، وما ترتب عنه من آثار ؟ .

وتفرعت هذه الإشكالية إلي مجموعة من التساؤلات سنحاول الإجابة عنها في بحثنا هذا وتمثلت في نقاط تالية :

- هل كانت حادثة المروحة مبرر كاف لفرض الحصار الفرنسي على الجزائر؟.
- فيما تمثل التنظيم الإداري الذي اتبعته فرنسا لفرض سيطرتها على الجزائر؟ .
- ما هي الإصلاحات والمشاريع التي حملها نابليون ثالث إلي الجزائر؟.
- وكيف كانت الجزائر سياسيا في ظل سيطرة المستوطنين على الحكم ؟ .

- **دراسات سابقة للموضوع:**

على كثرة المواضيع التي تناولت جوانب من السياسة الاستعمارية في شتى الميادين، إلا أننا لا نجد دراسة خصصت للصراع بين المستوطنين والعسكريين في فترة الحكم العسكري، عدا بعض المعلومات التي وردت متفرقة في بعض المراجع نذكر منها كتاب عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 والذي تناولنا فيه بداية السيطرة العسكرية في الجزائر وكذلك التنظيم الإداري، بالإضافة إلى صالح فركوس إدارة المكاتب العربية

والاحتلال الفرنسي للجزائر درسنا فيه الصراع الذي كان قائم بين المعمرين والفرنسيين، بالإضافة إلى كتاب صالح عباد الجزائر بين فرنسا والمستوطنون والذي يعتبر مرجع مهم تناولنا فيه سياسة المستوطنين وسيطرتهم على الحكم في الجزائر.

- **المنهج التاريخي المتبع :**

ولإعداد بحثنا هذا اعتمدنا على المنهج الوصفي، يأتي تركيزنا على هذا المنهج باعتباره لا يقتصر على سرد الأحداث التاريخية فقط بل أنه يحللها ويفسرها قصد الوصول للمعرفة التاريخية، وهذا من خلال تتبع أهم الأحداث وأبرز الوقائع التي شهدتها الفترة مدروسة من 1830- 1870، والوقوف على طبيعة الصراع القائم بين المعمرين والعسكريين بداية من فرض فرنسا سيطرتها على الجزائر إلى وصول نابليون الثالث إلى الحكم كإمبراطور ومشاريعه الإصلاحية إلى سقوط النظام العسكري وقيام نظام المدني وسيطرة المستوطنين على الحكم .

بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل نصوص وقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف القوانين والرسائل الواردة في مصادر ومتمثل في قانون السيناتوس وكذا رسائل نابليون إلى الحكام العامين في الجزائر البيليسي و ماكماهون بإضافة إلى مجموعة من القوانين التي فرضها المعمرون على الجزائر.

- **خطة الحث :**

بالنسبة للخطة المعتمدة فقد قسمنا الموضوع منهجيا إلى : مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول جاء تحت عنوان السياسة الفرنسية في الجزائر في ظل الحكم العسكري قسم إلى ثلاث مطالب خصص المطلب الأول للحديث عن الاحتلال والسياسة الاستيطانية في الجزائر، المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى بداية السيطرة العسكرية في الجزائر، وتضمن المطلب الثالث الحديث عن التنظيم الإداري في الجزائر .

المبحث الثاني عنوانه نابليون الثالث وبداية الصراع بين المستوطنين و العسكريين خصص المطلب الأول بالتركيز على إصلاحات نابليون الثالث، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى مشروع المملكة العربية، وتضمن المطلب الثالث الحديث عن الصراع بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية .

المبحث الثالث أدرج تحت عنوان انعكاسات الصراع بين المستوطنين و العسكريين حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى انهيار الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة، وفي المطلب الثاني تحدثنا فيه عن سيطرة المستوطنين على الحكم وفي المطلب الثالث تحدثنا عن الجزائريون في ظل سيطرة المستوطنين .

الخاتمة كانت بمثابة الحوصلة العامة حاولنا فيها تقديم مجموعة من الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال بحثنا، هذا فضلا عن الملاحق وفهارس التي تخدم مضمون البحث .

❖ **المصادر والمراجع المعتمدة :**

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي ساعدتنا في إتمام بحثنا العلمي نذكر منها :

- مذكرة أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، اعتمد ناه في المبحث الأول في الاحتلال الفرنسي للجزائر .
- عدة بن داهة بعنوان الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبانة الاحتلال الفرنسي للجزائر اعتمد ناه في المبحث الأول في السياسة الاستيطانية في الجزائر .
- عمار بوحوش كتاب تاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962 اعتمد ناه في المبحث الأول في بداية السيطرة العسكرية في الجزائر و التنظيم الإداري .
- صالح عباد كتاب الجزائر بين فرنسا والمستوطنون اعتمد ناه في المبحث الثاني حول إصلاحات نابليون .

- كتاب صالح فركوس كتاب إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر اعتمد ناه في مبحث الثاني حول الصراع بين إدارة المدنية و إدارة العسكرية .
- عبد الله مقلاتي كتاب في جذور الثورة الجزائرية اعتمد ناه في المبحث الثالث حول قيام الجمهورية الثالثة وسيطرة المستوطنين على الحكم .
- بسام العسلي كتاب جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية .

❖ **العراقيل والصعوبات :**

من الطبيعي أن تواجه الباحث مجموعة من المعيقات والمصاعب، التي تؤثر بصورة أو بأخرى على جودة العمل وقيمته بشكل أو بآخر، فنحن كغيرنا ممن يطرق باب البحث واجهتنا بعض العقبات، من أهمها :

- صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية باعتبار دراستنا لهذا الموضوع تعتمد عليها كثيرا.
- فيما يخص المراجع باللغة العربية، نجد هناك تكرار في المعلومات في أكثر من مرجع أي أن الفكرة تتكرر في جميع الكتب.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في دراسة هذا الموضوع، وبمساعدة الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والنصائح، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، وحسبنا أجر المجتهد.

المبحث الأول : السياسة الفرنسية في ظل سيطرة المستوطنين.

المطلب الأول : الاحتلال وسياسة الاستيطان في جزائر .

المطلب الثاني : بداية السيطرة العسكرية في الجزائر .

المطلب الثالث : التنظيم الإداري في الجزائر .

منذ غزو فرنسا للجزائر جزءا من التحرك الإستعمار الاروبي الذي نشط متأثر بالثورة الصناعية و إندرج في إطار الحملة الصلبية على العالم الاسلامي ، وقد كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية طموحا في إحتلال الجزائر ، وسعت بمختلف وسائلها وذرائعها لدخول الجزائر و ذلك بدعائها الرد على الدولة الجزائرية و إهانتها لها ، منذ دخول فرنسا التراب الوطني سنة 1830 م وهي تعمل على فرض العديد من السياسات والأساليب المختلفة شتى الميادين ، وعليه فإن الإحتلال الفرنسي إنتهج عدة السياسات من غير أسلوب القوة ومن أهمها تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر قصد تحويلها إلى مستعمرة إستطانية .

المطلب الأول : الإحتلال والسياسة الاستطانية في الجزائر

1- الحصار البحري على الجزائر:

كان الملك شارل العاشر يطمح لاحتلال الجزائر وقد عيّن قنصلا جديدا بالجزائر وهو "بياردوفال"، وتميّز هذا القنصل بسياسة استفزازية وخلفه للوعود،تولى داي الحسين الحكم في الجزائر وتبنى قضية الديون الفرنسية فطلب من فرنسا أن تدفع هذه الديون المقدرة بسبعة ملايين فرنك، وأمام تماطلها أحس الداي أن فرنسا تقوم باستغلاله، في حين كانت فرنسا تسعى للضغط على الداي بمختلف السبل للبحث عن ذريعة احتلال.

وفي 29 أفريل 1827 وبمناسبة عيد الأضحى وأمام قناصل الدول الأجنبية جدد الداي حسين الطلب إلى القنصل الفرنسي، وستفسره عن عدم رد الحكومة الفرنسية على رسائلهوكان جواب "دوفال" استفزازيا بقوله:" إن للملك أمورا أخرى يقوم بها عوض أن يكتب لرجل مثلك " فما كان من الداي إلا أن يأمره بالخروج وطلب منه ذلك مشيرا إليه بالمروحة ، وهكذا حقق دوفال مبتغاه إذا اعتبرت فرنسا حادثة المروحة إهانة لشرفها [1].

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 261 .

لقد أتقن القنصل "دوفال" تمثيل مسرحية المروحة وأوجد لبلاده مبررا للعدوان على الجزائر ولا شك أن الظروف كانت مواتية لتعلن فرنسا الحرب والحصار على الجزائر يوم 16 جوان 1827 أو تكشف عن نواياها في غزو الجزائر، وعلى إثر هذه الحادثة طالبت فرنسا بتقديم اعتذارات من نوع خاص لملك فرنسا تمثلت في رفع الأعلام الفرنسية على القلاع والحصون وقصر الحكومة وتحيته بمائة طلقة مدفع وأمام رفض الداي المتوقع باشرت فرض الحصار البحري، وبدأت في التحضير والاستعداد لهذه الحملة وأرسلت بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية تخبرها بالقرار الذي اتخذته وتشرح فيها مبرراتها الخاصة[1].

2- دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر

لقد عدّد الكثير من المؤرخين الفرنسيين والأجانب حادثة المروحة سببا رئيسيا لاحتلال فرنسا للجزائر لكن الأسباب الحقيقية هي غير ذلك، ويمكننا أن نذكر جملة من الدوافع كانت تقف وراء احتلال الجزائر وهي:

- اهتمام فرنسا بالقطر الجزائري واجتهادها في الحصول على مطالب إقليمية على الشواطئ الساحلية .

- إن الوضعية المالية والاقتصادية ونمو الحركة الصناعية في فرنسا كلها كانت تدفع لإيجاد موقع لها بالجزائر، وكذا للاستحواذ على خزينتها ومواردها الاقتصادية وتصريف المنتجات الفرنسية بها.

- الدافع الديني الصليبي الذي كان حاضرا بقوة، خاصة وأن فرنسا كانت حامية المسيحية في أوروبا وقد اعتبرت هذه الحملة هي انتصار المسيحية على الإسلام[2].

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 60،61 .

[2] عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الفرنسية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ، ص 15،16 .

– الدافع الديني المتمثل في ديون الجزائر المالية على فرنسا، المقدرة سنة 1795م بمليونين من الفرنكات المتراكمة عليها بسبب تزويد الجزائر لها بالحبوب من القمح والشعير لمواجهة المجاعة، حاولت فرنسا تخلص من هذه الديون ووجدت خير وسيلة هي شن حرب عدوانية على الجزائر[1].

2-نزول الحملة وسقوط مدينة الجزائر

انطلقت الحملة من ميناء طولون يوم 25 ماي1830م، وثم الإنزال يوم 14 جوان 1830م بسيدي فرج غرب العاصمة لم تتوقع السلطات الجزائرية الخطر لذلك لم تكن منطقة سيدي فرج محروسة أو محصنة[2].

وبعد الإنزال نصب "ديبرمون" قائد الحملة قيادته في زاوية المرابط سيدي فرج وحصن المنطقة وحولها إلى قاعدة هجوم ، وبالمقابل لم يكن استعداد الجزائريين للمواجهة مكتملا وتميز بالضعف في أول مواجهة حاسمة بسطاوالي 19جوان 1830م، وقد كان وقد كان الفرق بين القوتين من ناحية العدد 30 ألف جزائري في مواجهة 37 ألف جندي فرنسي، ومن ناحية التسليح مدافع وأسلحة فرنسية متطورة في مواجهة بنادق وسيوف الجزائريين[3].

وبعد عدة معارك جرت مفاوضات بين حسين باشا والكونت دي برمون انتهت بتوقيع اتفاق اضطر الداي لقبوله ووقع على شروطه في 05 جويلية 1830م والذي ينص على[4]:

-يسلم حصن القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي.

---

[1] سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013، ص 23 .

[2] مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ترجمة محمد العربي زبيري ، شركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981،ص12،13 .

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 16 .

[4] أبو القاسم سعد الله ، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830_1962 ،طبعة 1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2007 ، ص 19 .

-يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي اتجاه صاحب السمو داي الجزائر بترك الحرية له وجبره على ثرواته الشخصية.

- سيكون داي الجزائر حرا في أن ينصرف هو وأسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يعينه .

- يضمن القائد العام لجميع جند الإنكشارية نفس الامتيازات ونفس الحماية .

- ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ولن يلحق أي مساس بحرية السكان في مختلف الطبقات، ولا بدينهم، ولا بأملاكهم، ولا تجارتهم وصناعتهم وستكون نساؤهم محل احترام. [1]

ثانيا : الاستيطان في الجزائر

1- السياسة الاستيطانية في الجزائر

خلال السنوات الأولى من الاحتلال استولى الجنود والمدنيون على العقارات الحضرية بمدينة الجزائر، واتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الإغراء لحث الأوروبيين إلى الهجرة إلى الجزائر قصد تعميرها وقد وصبت إلى الجزائر أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة سنة 1832، ثم بدأ تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، وأقيمت ببوفاريك أول قرية نموذجية سنة 1836م، وشجعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي ومنح الامتيازات والقروض للمستوطنين، وقد بلغ عددهم سنة 1839 حوالي 25 ألف، وأدت هذه الحركية الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي، فلجأت الإدارة الفرنسية إلى إصدار قرارين في سنتي: 1844، 1846 يقضيان بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والأراضي التي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة، وأحصى في نهاية عهد "بيجو" تواجد 100 ألف

[1] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1900 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 2009 ،ص 69،70 .

مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات الآتية: (43.5 فرنسيين، 28 %إسبان 8% مالطيين، 8 % إيطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة)[1].

2-أشكال الاستيطان

1-الاستيطان الرسمي

قامت الإدارة الاستعمارية في الجزائر بتشجيع هجرة الأوروبيين عن طريق تقديم مجموعة من الإغراءات لهم من الأراضي والمساكن، كما أن معظمهم كانوا غرباء ومن المجرمين وخريجي السجون أو المؤهلين إلى دخوله وقد كانت أولى مؤشرات الاستيطان على يد الجنرال كلوزيل (1830_1831)[2] .

خلال هذه الفترة أصدر قرارين الأول حول مصادرة الأراضي التابعة لممتلكات الداي والبايات والأتراك الذين غادروا تراب إيالة و أملاكهم التي تدار من قبل غيرهم لصالحهم أو التي أوقفت ضمن أوقاف مكة والمدينة ويتم ضمها إلى أملاك الدولة .[3]

وقد إقترح م.ستوكمارm.stokmar على إدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر جلب التيروليين[1]،إلى الجزائر لاستخدامهم في المشاريع الزراعية لا سيما استغلال الضيعات وهذا

---

[1]عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 141،142 .

[2]من مواليد سنة 1772 عمل قائد للجيش الفرنسي في الجزائر سنة 1835 توفي بعد ولادته بسبعين سنة ، أنظر ، حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ط 2، ترجمة العربي زبيري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1982، ص 177 .

[3]عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض << القطاع الوهراني نموذجا >> رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم تاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2013_2014 ص 45 .

ضمانا لأمن وسلامة مزارعهم[2]، حيث تم وضع حد لتلك الفترة التي وصفت بفترة الفوضى والتردد بأمرين أولهما تقرير اللجنة الإفريقية وتعرف باسم اللجنة الملكية العليا التي بدأت عملها في الجزائر 12 ديسمبر 1833،كان من أهم توصياتها الاحتفاظ بالجزائر[3]وبناءا على هذا التقرير جاءت تعليمة في 1834 أعلنت أن المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية "أملاك فرنسيين شمال إفريقيا "وبهذا شجعت هذه التعليمة تأكيد بقاء فرنسا في الجزائر[4].

ب –الاستيطان الحر

إن بداية الاستيطان الرسمي هي التي مهّدت لظهور الاستيطان الحر التلقائي، فلولاه لما استطاع الأوروبيون الاستيلاء على أراضي الشعب الجزائري، مع أنه لم يحقق نجاحات باهرة في بداية أمره مقارنة مع الاستيطان الرسمي، فإنه شيئا فشيئا اتخذ مكانة له إلى جانبه وزاحمه ليتحول في الأخير إلى أداة رئيسية للغزو الاقتصادي في الجزائر .

وبوجود المستوطنين الأحرار بالجزائر نشطت عملية المتاجرة بالأرض حيث تمكن هؤلاء من شراء أراضي من تلك التي سبق الكولون الحكوميين أن استفادوا منها في إدارة الاستيطان الرسمي، وعن طريق اللعبة الطبيعية للمتاجرة بالأرض، وبدأ الانتقال التدريجي لمساحات أرضية زراعية ورعوية من أيدي الفلاحين الجزائريين إلى أيدي الكولون الأحرار[5].وقد تلقى الاستيطان الريفي ضربة قاسية في متيجة والساحل بفعل امتداد مقاومة الأمير عبد

---

[1]التيروليين: هم سكان بلاد التيرول ذات طبيعة الجبلية في النمسا ، يتميزون بتحمل الأتعاب والمشاق وقد استخدمتهم ألمانيا والنمسا في مشاريع عمرانية وزراعية ، أنظر بن داهة عدة الاستيطان حول ملكية الأرض إبانة الاحتلال الفرنسي للجزائر ، 1830_1962 ، ط 5 ،وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008 ، ص 40 .

[2]بن داهة عدة، المرجع نفسه، ص 40 .

[3]عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830_1899، المرجع السابق ، ص49 .

[4]صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ،1830_1930 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة، 1974 ،ص 13 .

[5]عدة بن داهة، ، المرجع السابق ، ص 74 .

القادر[1] إلى هذا السهل سنة 1839 بصفة خاصة الشيء الذي اضطر المارشال فالي[2] الحاكم العام يأمر بإدخال المستوطنين إلى مدينة الجزائر ولو بالقوة، في المقابل نجد الاستيطان الحضري في مدن الجزائر ،وهران،عنابة، بجاية، مستغانم، سكيكدة وقسنطينة قد أبدى نجاح أكبر، ففي سنة 1839 بلغ عدد الأوروبيين المدنيين المتواجدين في البلاد حوالي 25 ألف[3].

ثالثا : أهداف السياسة الاستيطانية

يمكن تلخيص الأهداف الفرنسية للسياسة الاستيطانية كالتالي :

– أن الأوروبيين المتواجدين في الجزائر هم الذين يدعمون التواجد العسكري في الجزائر ضد أي حركة جزائرية مثل: المقاومات أو الحركات المناوئة أو الانتفاضات الرسمية وغير رسمية.

– أن السوق الفرنسية مرتبط بالأوروبيين، إذ أنها تستطيع تغيير هدف الفلاحة الجزائرية التي بقيت حتى ذلك الوقت فلاحة الاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى، وذلك بمنحهم الأراضي الزراعية ليعملوا فيها.

– أن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر مصدر لتزويد الإدارة الاستعمارية بالموظفين.

[1] هو الأمير ناصر الدين ابن محي الدين الحسني ولد في ماي 1808 توالى العديد من الانتصارات مع جيشه كانت له خبرته العسكرية والدهاء السياسي توفي 1848، أنظر يحي بوعزيز " الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري " ط 2 دار الكتاب للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1964، ص 12.

[2] الماريشال فالي: وهو شال سيلفان فالي ولد في ديسمبر 1779 ، توفي في الجيش وتولى وظائف هامة وتمت ترقيته إلى رتبة ماريشال بعد معركة قسنطينة الثانية في 11 نوفمبر 1837، عين حاكما عاما في 1 ديسمبر 1837 وتوفي في 1846 ، أنظر، كما خليل ، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850_1951)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2008 ،ص 43 .

[3] صالح عباد ،، المرجع السابق ، ص 14،15 .

يعد المستوطنين الأوروبيين في الجزائر همزة وصل بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة، والشعب الجزائري الذي ما زال يعتمد على الصناعات التقليدية القديمة[1].

المطلب الثاني: بداية السيطرة العسكرية في الجزائر

لقد ظهرت النوايا الحقيقية للاحتلال بعد سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين، ولم يؤثر مجيء لويس فليب للحكم وثورة جويلية 1830 شيئا على الجزائر، رغم تكليف الحكام العسكريين بتسيير شؤونها، وقد أنشأ "دي يبرمون" بمدينة الجزائر لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية، ولما تولى"كلوزيل" منصب قيادة القوات الفرنسية بالجزائر في أكتوبر 1830 أنشأ لجنة حكومية مختصة في مجالات محددة هي: العدالة الداخلية والمالية وتكون تحت تصرفه، لكن التصرفات الارتجالية للقادة العسكريين اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي في سبتمبر 1831 يفصل بين المسائل العسكرية والمسائل المدنية ،وذلك بتشكيل مجلس يضم[2]:

1 – مسؤول إداري ومالي مدني

وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل المالية الخاصة بالجزائر كما أنه الوسيط بين الوزارات في فرنسا والقضايا التي تخصهم في الجزائر، ويتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء الذي يعتبر رئيسا في العمل.

2 – رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا .

[1] ،نفسه ، ص 11،12 .

[2] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق ، ص 129_130 .

وهو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية، ويتمتع بسلطات واسعة في مجال المحافظة على الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا، كما يدخل في اختصاصاته القضايا التي لها طابع أمني[1].

3 –مجلس الإدارة

يمكن اعتباره السلطة العليا لاتخاذ القرارات الجماعية وفي إمكان الحاكم العام تعيين أعضاء والتوسع فيه، حيث يختص هذا المجلس بدراسة قضايا الميزانية في الجزائر، ومجلس الإدارة هو الذي كان يحدد سياسة فرنسا في الجزائر[2].

وبعد ثلاث سنوات من تعسف القادة العسكريين وارتفاع الأصوات بالجزائر منددة بالسياسة الفرنسية، بدأ الساسة الفرنسيون بطرح العديد من الأسئلة حول قضية الجزائر كان أهمها: هل يجب البقاء في الجزائر أم لا، إذا كان لابد من الاحتفاظ بالجزائر فما هي أفضل طريقة لإدارتها؟ وحصل إجماع على إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر لدراسة الموقف واتخاذ الحلول المناسبة[3].

وقد قامت اللجنة الإفريقية[4] في الفترة مابين 1833/09/02 إلى 1833/10/25 بتحقيق ميداني، وقدمت للحكومة الفرنسية المناقشات بتشكيل لجنة ثانية في 1833/12/12 برئاسة دوكازيس decazes[5] الذي كان عضو بمجلس الشيوخ الفرنسي ، حيث أكد أعضاء اللجنة

[1] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997 ، ص 120_121 .

[2] – عمار بوحوش، نفسه، ص 121 .

[3] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 130 .

[4] – اللجنة الإفريقية: أنشئت يوم 1833/7/7 للتحقيق في الوضع الذي آل إليه الجزائريون لإعطاء رأيها حول الاحتلال، أنظر، حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق ، ص 276 .

[5] – دوكازيس: ترأس اللجنة الإفريقية الثانية المشكلة في 12 ديسمبر 1833 من 19 شخصية عسكرية ومدنية ، وقد أقرت هذه اللجنة بعد مدة اقتراحات اللجنة الأولى، أنظر، الدكتور كمال بن صحراوي ، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية

الثانية اقتراحات اللجنة الأولى ونصحو الحكومة الفرنسية على ضرورة بسط السيادة الفرنسية عبر التراب الجزائري بأكمله[1].

وباختصار جاء في التقرير الذي قدمته اللّجنة الثانية للحكومة الفرنسية 10 مارس 1834م اقتراحات تتمثل في :

- خلق منصب حاكم عام بالجزائر واعتباره مسؤولا عن الشؤون المدنية والعسكرية.

- إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي.

- إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر، وهران، عنابة.

- إنشاء ميزانية خاصة.

- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21.000 جندي.

كما أصبحت السياسة الرسمية لفرنسا على أساس وجود حاكم عام ينفذ السياسة الرسمية لوزارة الحرب الفرنسية، يعين من طرف مجلس الوزراء بناءا على اقتراح من وزير الحربية الفرنسي، وانطلاقا من هذا التنظيم فإن الحكومة الفرنسية قد تركت الجزائر لوزارة الحرب لكي توجهها، بينما تقتضي مصلحة القادة العسكريين والمغامرين الأجانب الذين جاؤوا من جميع أنحاء أوروبا للاستيلاء على خيرات الجزائر[2].

وتحقيقا لهذه الأهداف، استعان الحاكم العام بشخصيات عسكرية ومدنية للإقامة إدارة قوية قادرة على التحكم في الجزائر، وفي هذا الإطار قام الحاكم العام بتعيين:

الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 ، شخصيات – أماكن – أحداث – معارك ، ط1 ، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020 ، ص 98 .

[1] – علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة ، بيروت، ص 650 .

[2] – علي محمد الصلابي، المرجع نفسه ، ص 651 .

– قائد للجيش لكي يساعده في الميدان العسكري.

– قائد للبحرية مسؤول عن القوات الفرنسية في قطاعه.

– مسؤول عن القضايا المالية والإدارية في الميدان العسكري.

وبعد أن قرر المسؤولين الفرنسيين الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا1845م، تركزت السياسة الفرنسية على إقامة إدارة في الجزائر مشابهة للإدارة الموجودة في فرنسا وفي 15 أفريل 1845م تقرر في الأمر الرئاسي إلى تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات هي الجزائر، وهران، قسنطينة .وتماشيا مع هذا النظام تم تعيين مدير إداري، ومدير للشؤون الداخلية والأشغال العمومية، ومدير المالية والتجارة، ووكيل للجمهورية، ومدير للشؤون العربية، والجميع يعملون تخت إشراف مدير الشؤون المدنية[1].

حيث حدث في عام 1848م التغيير الجذري في وضعية الجزائر حين وقعت الثورة، وشارك المعمرون والفرنسيون فيها بوفد، وطالبوا بإدماج الجزائر بفرنسا وإعطائهم 4 مقاعد في لبرلمان الجديد، وقد تحصلوا على هذا المكسب السياسي بمقتضى الدستور الجديد الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1848م والذي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر أرض فرنسية.[2]

المطلب الثالث: التنظيم الإداري في الجزائر

عندما دخل الفرنسيون الجزائر أصدروا مجموعة من القوانين هدفت جميعها إلى التمييز العنصري والسيطرة على الشعب الجزائري، ففي 22 جويلية 1834م أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوما رئاسي ضمت بموجبه الجزائر إلى فرنسا وأصبحت تسير بواسطة الأوامر الملكية،

[1] – عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 125،123 .

[2] – علي محمد الصلابي، المرجع السابق ، ص 653 .

وعين حاكما عسكريا عاما ليحكمه بسلطة ديكتاتورية كاملة، ولتسهيل السيطرة على الجزائر أنشئوا ما يلي[1]:

1 – المكاتب العربية

كانت شؤون الأهالي تحت حكم الجنرال الحاكم العام منذ عام 1830 وكان لهذا الجنرال آغا تحت تصرفه ليعطيه الأخبار حتى يتمكن من السيطرة على العرب ، وكان أحدهم محي الدين من أبناء سيدي مبارك لكنه لم يدم في هذا المنصب أكثر من 14 شهرا (جويلية1831_سبتمبر 1832)فقد تراجعت قيمته عن أنظار المواطنين الذين رأوا فيه صديقا للفرنسيين، لذلك قرر الاستقالة، ابتداء من 1832 تم إنشاء مكتب خاص بالشؤون العربية للإشراف على العلاقات مع القبائل، كان أول رئيس لهذه المؤسسة " لاموريسيار"، وفيما بعد نظم بيجو مصالح المكاتب العربية الراسخة، تتمتع إدارة هذه المكاتب بالسلطة على جميع الأمور المتعلقة بالقبائل: الحرب والإدارة والاستخبارات المرتبطة بإدارة الشؤون العربية على مستوى الأقسام العسكرية التي كانت تراقب المكاتب لمختلف دوائرها[2].

كما كانت المكاتب العربية همزة وصل بين الجنس الأوروبي والأهالي بهدف ترسيخ الأمن وحماية المصالح الفرنسية، يديرها مسؤولون فرنسيون مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة والضرائب ومصادرة الأراضي ومراقبة أهالي البداوي، معتمدين على مساعدة بعض الأهالي منحت لهم بعض الألقاب: كالآغا والقائد والباشا آغا يعملون كجواسيس ويتمتعون بامتيازات متعددة منها:

– الإعفاء من الضرائب.

[1] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 ، الجزائر عامة ،ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 294 .

[2] –محفوظ قداش، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830_1954 ، ترجمة محمد المعراجي، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008 ، ص 170،171 .

– حصولهم على أجرة شهرية ثابتة.

– وقد عانى الشعب الجزائري من هذه التعسفات الإدارية وأعوانهم العرب للظلم الذي لحق بهم[1].

أعلن هذا المكتب مسؤوليته عن شؤون الأهالي تحت هذا الاسم "مكتب الشؤون العربية"

حتى عام 1837، وخلال هذه السنة أنشأ الحاكم " دامريمون[2]"damrémontإدارة مركزية للشؤون العربية، والتي قام الحاكم العام فالي 1873_1871 بربطها بقيادة الأركان العامة للجيش، وأعطى الأولوية للغزو العسكري للسيطرة على شؤون الجزائر، ولكن تولى بيجو حكم الجزائر 1841_1847 وعاد إلى إدارة الشؤون العربية واتخاذها كإدارة لغزو الجزائر، وكان سبب اهتمامه بهذا المجال انتصار القوات الفرنسية في الجزائر مما أدى إلى توسيع الأراضي التي سيطرت عليها فصدر مرسوم وزاويا يوم 1 أكتوبر 1844 مرسوما يقضي بتوسع الهياكل العربية وينص على إنشاء وظيفة مدير الشؤون العربية والجزائرية تحت سلطة الأمين العام والحاكم الأعلى لكل منطقة، وبهذه الطريقة تأسست المكاتب العربية رسميا[3].

2 – العمالات

نص مرسوم رقم 56_641 المؤرخ في 28 جوان 1956 على رفع العمالات من 9 إلى 13 عمالة ، ليرتفع فيما بعد بصفة نهائية إلى 15 عمالة وذلك بموجب المرسوم الصادر في 7 نوفمبر 1959 وقد تم هذا التقسيم على أساس ثلاث مناطق هي :

[1] – عمار عمورة، المرجع السابق ، ص 294، 295 .

[2] – أرسله كلوزيل ليحتل المرسى الكبير ووهران ، وبعد أن ضمن الفرنسيون هدوءا في الغرب بمعاهدة التافنة مع الأمير فقرروا غزو قسنطينة ثانية ، فكانت حملة أكتوبر 1837 بقيادة الحاكم العام للجزائر كلها دامريمون الذي وجه القوات من عنابة وبدأ قصف المدينة ، لكن المدفعية الجزائرية ردت وتمت إصابته فلقي حتفه في أكتوبر 1837، أنظر ، الدكتور كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص 88 .

[3] – الغالي غربي وآخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر ، الخلفيات والأبعاد ، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص 210_209.

– المنطقة الشمالية، وتضم عمالات: تلمسان، وهران،مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة وعنابة.

– منطقة الهضاب العليا، وتتشكل من عمالات: سعيدة، تيارت، المدية وباتنة.

– منطقة الصحراء، وتحتوي على عمالتي: الساورة والواحات .

ويلاحظ أن هذا التقسيم جاء استجابة للإستراتيجية العسكرية التي اقترحتها السلطات العسكرية الفرنسية لمحاصرة الثورة وتصفية عناصر جيش وجبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى هذا العامل هناك عوامل أخرى قد خضعت لها عملية التقسيم هذه يمكن حصرها في عوامل جغرافية ، اقتصادية، وعرقية أيضا .[1]

3 –نظام البلديات

وهي نوعان:

ا – بلديات كاملة التكوين :communes de plein exercice

صدرت سنة 1848 بموجب مراسيم أهمها مرسوم 16 أوت 1848،ومرسوما 6 و 9 ديسمبر 1848 التي جعلت من كل الأقاليم المدنية بلديات، وكان عددها عام 1848 ثمانية[2]، وتنشأ هذه البلديات في القرى والمدن حيث يكثر عدد السكان الأوروبيين[3]، وقد أنشئت بلديات كاملة حتى في بعض المناطق التي لم تتجاوز نسبة الأوروبيين 10% من إجمالي السكان، وفي عام 1869 كان هناك 96 بلدية بمساحة 12.343 كم^2 يسكنها 478.000 نسمة.

[1] – عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954_1962، القافلة، الجزائر، 2013 ، ص 269،270 .

[2] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989 ، ج1 ، دار المعرفة، الجزائر، 2006 ،ص 228.

[3] – الشيخ أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013 ، ص 695 .

كان يرأس هذه البلديات مستوطن انتخبه الأوروبيين ، يساعده مجلس بلدي منهم أيضا، حيث ارتفع عدد البلديات كاملة التكوين من 126 بلدية سنة 1873 إلى 249بلدية سنة 1891 شغلت مساحة 128.550 كم^2 وضمت نسبة 17% من مجموع السكان المسلمين، وارتفعت إلى 25% عام 1911 وكانوا خاضعين لتعسفات المستوطنين حيث كانت تلك البلديات تحيا بفضل التهام الأهالي أي من مساهمات الجزائريين الضريبة القسرية[1].

ب –بلديات مختلطة: communes mixtes

عددها 78 بلدية ومساحة أرضها 18168741 هكتار فهي تشمل الأغلبية الكبرى من الأرض الجزائرية، ويتولى أمر هذه البلدية الممتزجة شخصية من شخصيات الموظفين الفرنسيين بهذه البلاد، المتصرف الإداري وهو تابع للوالي العام الجزائري هو الذي يسميه وهو الذي يراقبه أو يعاقبه وسلطة المتصرف الإداري تكاد تكون غير محدودة بل في أغلب الأحيان يكون هو الحاكم بأمره في دائرته وكان يملك كل السلطة بين يديه[2].

بسلطته غير المحدودة يمكن له إدانة أي جزائري وبدون تهمة، كما انه لم يهتم بتحسين المستوى المعيشي للجزائريين، إنما كان بالنسبة لهم أداة قمع واضطهاد وهمه الوحيد خدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين[3].

أنشئت هذه البلديات بمرسوم 27 ديسمبر 1866 بجهات أغلب سكانها مسلمين حيث لم يتعدى عدد الأوروبيين المائة أحيانا في بعض البلديات كبلدية جرجرة 49 مستوطنا، وبلدية البيان 74 مستوطنا، وبلدية الميلية 94 مستوطنا، ومع ذلك كان في مجالسها عدد الأوروبيين أكثر من عدد المسلمين ، كما لم يتجاوز عدد هذه البلديات 17 بلدية عام 1869 وبعد عام 1871 توسعت على حساب المناطق العسكرية، حتى شملت أكثر مساحة الجزائر

[1] – بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 228 .

[2] – أحمد التوفيق المدني، هذه هي الجزائر، الشركة المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006، ص 274.

[3] – عمار عمورة الموجز في تاريخ الجزائر، الطبعة الأولى، دار الريحانة، الجزائر، 2002 ص 128 .

الشمالية، وفرضت سيطرتها على ثلثي سكانها المسلمين و 20% من مجموع المستوطنين، وفي أواخر 1881 بلغ عددها 77 بلدية ثم تراجعت إلى 73 بلدية عام 1891 نظرا للاندماج ببعضها[1].

[1] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 229 .

المبحث الثاني : نابليون الثالث وبداية الصراع بين المستوطنين والعسكريين .

المطلب الأول : إصلاحات نابليون الثالث .

المطلب الثاني : مشروع المملكة العربية .

المطلب الثالث : الصراع بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية .

اتبعت فرنسا تجاه الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية سياسة مضطربة ومتقلبة في كثير من المجالات، جمعت فيها بين سياسة الغزو والتهجير و الاستيطان ومحاولة إرضاء الجزائريين بالتواجد الاستعماري في الجزائر بتطبيق سياسة الإدماج الكامل ودعوة الجزائريين إلى ما يعرف بالمملكة العربية، حيث عبر الإمبراطور نابليون الثالث[1] عن رغبته في القيام بتغيرات في السياسة الاستعمارية الفرنسية حيث كان يطمح إلى تحقيق ما حققه عمه نابليون الأول ولكن بطريقة سلمية .

المطلب الأول : إصلاحات نابليون الثالث

حاول نابليون فرض بعض الإصلاحات من أجل وضع حد للسياسة التعسفية المفروضة من طرف الإدارة الاستعمارية، والمتمثلة في القوانين الزجرية، من بين تلك الإصلاحات الإدماج ، قانون سيناتوس كونسيلت إضافة إلى مشروعه المملكة العربية .

1- الإدماج

بعد احتلال الحكومة الفرنسية للجزائر أصدرت مجموعة من القرارات التي جاءت لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، والتي بلغ عددها أكثر من 58 قرار أهمها: إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا عن طريق دمج شؤونها في وزارة حكومة فرنسا[2]، والإدماج هو فكرة جاء بها

[1]- هو شارل لويس نابليون، ولد بباريس في 20 أفريل 1808 وهو ابن شقيق نابليون الأول ،تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري 1815 ، التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا، حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية،نفي سنة 1836إلى البرازيل ومنها إلى الو م أ، ومنها انتقل إلى بريطانيا، عاد إلى فرنسا 1848 بعد سقوط النظام الملكي، انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية ، وفي 2 ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا، توفي سنة 1873، أنظر، نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية ، " مجلة الدراسات والأبحاث " العدد 26، 2017، ص 8

[2]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 2، ط 1 ، دار البصائر، الجزائر ، 2007، ص 25.

الفرنسيون بهدف خلق نوع من التعايش بين الفرنسيين والجزائريين، حيث من خلاله يعيش الفرنسيون كالسادة والجزائريون كالعبيد، والغنيمة كلها للفرنسيين والعمل كله على الجزائريين[1].

يرى رابح تركي في مفهوم الإدماج " إذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي العام، بعد أن يسلخ الجزائريون من دينهم ولغتهم وجنسيتهم، وبالتالي من حضارتهم الإسلامية، كما وقع للعرب المسلمين في الأندلس منذ قرون[2].

فالإدماج هو إلغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية، كما أن نابليون الثالث قد أعطى انطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا، وقد أكد هذه الحقيقة مباشرة في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1832، حيث أعلن أنه توجد مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجه في فرنسا[3].

بعد قيام ثورات 1848 في أوروبا استبشر المواطنون بانهيار النظم القديمة وقيام أنظمة جديدة، فظهرت الجمهورية الثانية بفرنسا إذ يصف المؤرخ روبير آجيرون موقف الأوروبيين المدنيين من الثورة هذه بقوله " كانت ثورة 1848 بالنسبة للمستوطنين الأمل في وضع حد للنظام العسكري وتحقيق الإدماج[4] "ونتيجة لمطالب المعمرين بمزيد من الأراضي وضغطها الكبير على السياسة الإمبراطورية، تأسست وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858[5]، ووضع نابليون على رأسها ابن عمه الأمير جيروم الذي اقتنع أن الإدماج هو الذي

[1]– الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة _مصر ، 2001 ، ص 64،65 .

[2]– رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية ، ط 2 ، المؤسسة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 ، ص 112 .

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 126 .

[4]– صالح عباد ، المرجع السابق ، ص33 .

[5]– صالح فركوس،محاضرات في تاريخ الجزائر المحاضر والمعاصر 1820_1925 ،مديرية النشر جامعة قالمة، الجزائر ،2010 ،ص 107.

يغير العلاقات الاجتماعية التي لازالت أساس المجتمع الريفي الجزائري، كما أن الإدماج في رأيه وسيلة للقضاء على الوطنية لدى الجزائريين[1] .

إلا أن هذه الوزارة لم تستمر سوى سنتين،بسبب معارضة العسكريين وضباط المكاتب العربية لهذه السياسة،وبينوا لنابليون مساوئها وسلبياتها،حيث اقتنع هذا الأخير وقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860،كما دعا جيروم إلى التعايش السلمي بين المعمرين والجزائريين وذلك من خلال التمتع بنفس الحقوق والامتيازات في جميع المجالات بهدف تحقيق أطماع الاستعمارية الفرنسية[2]،وظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعثها إلىبيليسيي[3] في 06 فيفري 1863 والذي أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي، مدعيا أن تواجد فرنسا بالجزائر جاء بدافع إنساني لخدمة الجزائريين وجلب الحضارة إلى الجزائر قائلا " نابليون إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين"،بعد أن تمكن الفرنسيون من فرض سيطرتهم على الجزائر عسكريا وسياسيا وإداريا بدئوا في توسيع وتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية المتبقية المتمثلة في إدماج الجزائر بفرنسا روحيا وثقافيا وفكريا أي تحقيق الإدماج الكلي[4] .

2 –قانون سيناتوس كونسيلت

صدر قانون سيناتوس كونسيلت senatus consulte في 22 أفريل 1863، في عهد الإمبراطورية الثانية والتي كانت تحت حكم نابليون الثالث، وجاء هذا القانون لتنظيم ملكية الأراضي في الجزائر وتحديد حدود القبائل والدواوير،بالإضافة إلى التحكم في

[1]– صالح عباد، المرجع السابق ، ص 35.

[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830_1930، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 ، ص21 ، 22 .

[3]– من مواليد 1794 بـ(marommes(seine–maritime وتوفي في 1864 بمدينة الجزائر، دخل عام 1814 إلى مدرسة سان سير العسكرية، شارك في الحملة على الجزائر 1830 ، ابتدءا من 10 ماي 1851 أصبح حاكما عاما للجزائر بالنيابة، أنظر، المرجع السابق، الدكتور كمال بن صحراوي ، ص 67.

[4]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 23 ، 24 .

الجزائريين وإخضاعهم والعمل على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات الأوروبيين[1]،والذي يعتبر نقطة تحول مهمة في تاريخ التشريع العقاري الاستعماري الفرنسي في الجزائر، نظرا للنتائج التي ترتبت عنه، والتي شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري[2].

ب- مضمونه

يتألف قانون سيناتوس كونسيلت من سبعة فصول يمكن تلخيص أهم ما جاء في كل منها في النقاط التالية:

الفصل الأول : ينص على الاعتراف بالأراضي التي يقيم فيها العرب .

الفصل الثاني : تتعلق بكيفية تطبيق هذا القانون، حيث نصت على أنه سيتم تنفيذ العمليات التالية وفي أقرب وقت ممكن :

- تحديد الأراضي التي يقيم فيها الأعراش.

- تقسيم أراضي القبائل و الأعراش وتوزيعها على دواوير.

- تشكيل الملكية الفردية بين أفراد الدواوير وفق أوامر الإمبراطورية الثانية.

[1]- صالح كليل ،التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830_1871 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2017_2018 ، ص 37 .

[2]-صالح حيمر،السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830_1930 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة باتنة، 2013_2014 ،ص 113 .

الفصل الثالث: أهم ما جاء في هذا الفصل هو التأكيد على تنفيذ قرارات الهيئة العليا وذلك بتأسيس إدارة عمومية تضمن السير الحسن للعمليات المرتبطة بالقانون المذكور في الفصل الثاني[1].

الفصل الرابع: إلزام القبائل المقيمة في هذه الأراضي بدفع ما عليها من ضرائب ورسوم اتجاه الدولة.

الفصل الخامس: تحتفظ الدولة بحقوقها على ملكية ممتلكات البايلك، كما تحتفظ بحقوقها في المجال العمومي.

الفصل السادس: إلغاء النصين الثانية والثالثة من المادة 14 من القانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية في الجزائر.

الفصل السابع : الاحتفاظ بالأحكام القانونية المتبقية التي جاء بها قانون 16 جوان 1851 ، خاصة ما يتعلق بسحب وحجز الملكية لغرض المصلحة العامة[2].

ت- الأهداف الحقيقية للقانون

كان قرار مجلس الشيوخ 22 أفريل 1863 يرمي لتحقيق هدفين أساسيين : الهدف الأول هو تأسيس الملكية الفردية وتشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل المشتتة، ويعبر الهدف الأول عن إرادة الانتقال بالمجتمع الجزائري، ما قبل الرأسمالي أو اللارأسمالي بالأحرى، إلى القوابل الاقتصادية والحقوقية لمجتمع رأسمالي، هذه التحولات التي قلبت الجزائر فقد تمثلت بإزالة العقبات القانونية لتسهيل عمليات البيع والشراء العقارية، وخلق الشروط الملائمة

[1]- حورية طعبة، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870_1974 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أدرار، 2019_2020 ، ص271 ،272 .

[2]-صالح حمير ، المرجع السابق ، ص 117 ، 118 .

لتوسيع المستوطنات الأوروبية وبسط آليات اشتغال النشاط الاقتصادي الخاص بالنظام الرأسمالي.

أما الهدف الثاني فله مثل الأول عدة وجوه، فبعد أن خلقت الملكية الفردية وانفصل الفرد عن القبيلة توجب إعادة جمع عدد كبير من الأفراد المتحررين من الروابط الجماعية في إطار معين هذا الإطار هو الدوار، وهو دائرة إدارية تأسست بعد قرار مجلس الأعيان والذي استهدفت عملياته تفتيت وتشتيت القبائل لإزالة الحواجز أمام بيع وشراء الأراضي[1].

المطلب الثاني : مشروع المملكة العربية

ظهر مصطلح المملكة العربية في القرن 19م، وتعني جعل الجزائر مملكة عربية وتعيين الأمير عبد القادر ملكا عليها بالنيابة عن نابليون الثالث إمبراطور الحكومة الفرنسية وانتهت هذه الأخيرة بسقوط نابليون الثالث في حرب السبعين مع بروسيا[2]، استعمله نابليون ثالث أول مرة في رسالته التي بعثها إلى الماريشال بيليسيي بتاريخ 06 فيفري 1863[3]، قامت بنشرها الجريدة الرسمية للإمبراطورية الفرنسية والتي كانت تصدر بالجزائر، كان نابليون في طرحه لهذه السياسة متأثرا كثيرا بأفكار "توماس"، والذي يعرف باسم إسماعيل أوربان[4] صاحب فكرة الجزائر للجزائريين والتي قامت بتحليلها تحليلا دقيقا ووافيا في كتابه الذي يحمل اسمه نفس الفكرة وقامة بنشره في سنة 1861 .

---

[1]– عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830_1960 ، ترجمة جوزف عبد الله ، ط1 ، دار الحداثة ، بيروت ، 1983 ، ص 78 ، 79 .

[2]– مزهورة الحاج جسين، مشروع المملكة العربية لنابليون في الجزائر 1852_1870 ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019 ، ص 224 .

[3]– أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، 1830_1900 ، ج1 ، ط1 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007 ، ص 19 .

[4]– إسماعيل أوربان : ولد بمدينة كيان عاصمة غيانة في أمريكا الجنوبية يوم 31 ديسمبر 1812، وتوفي في الجزائر العاصمة يوم 31 جانفي 1884 ، التحق بإحدى الثانويات التي لم يتمكن من مواصلة الدراسة بها بسبب مضايقة زملائه له لكونه أسود اللون، أنظر، أحميدة عميراوي ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث ، ط2، دار الهدى ، الجزائر ، 2004 ، ص 122 .

وكتب أوربان بخصوص هذه الرسالة قائلا "بعث الإمبراطور نابليون إلى الماريشال بيليسي في شهر فيفري 1863رسالة حملت أفكاري بصفة مباشرة حملت الرسالة عنوان المملكة العربية" ويمكن تقسيم محتواها إلي ثلاثة أقسام :

- عموميات تتمحور حول التذكير بمهام فرنسا الاستعمارية في الجزائر.
- حول الجزائريين .
-حول واجبات الحكومة العامة[1] .

وهذا ما ذكر في هذه الرسالة ومن خلالها أمر بوقف مصادرة الأراضي، وإعلان المساواة بين الفرنسيين والجزائريين، واعتبر نابليون نفسه إمبراطور العرب كما هو إمبراطور فرنسا، وعبر نابليون عن ذلك بقوله: " إن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ولكنها مملكة عربية[2] "،ويمكننا ذكر دوافع وأهداف مشروع المملكة العربية في نقاط الآتية:

– وضع حد والفصل في ثلاثين عام من التردد الإداري حول السياسة التي تطبقها فرنسا في الجزائر.

– المحافظة على مصالح الاستعمار الفرنسي في الجزائر وكذا مصالح الأهالي الجزائريين واحترام هويتهم ومؤسساتهم الاجتماعية وربطها بفرنسا.

– توسيع النفوذ الفرنسي على العالم الإسلامي في جنوب البحر الأبيض المتوسط من الجزائر إلى سوريا.

– كان نابليون يطمح إلىجعل الجزائر خزان فرنسا اقتصاديا، وذلك من خلال تشجيع عملية استغلال الثروات وتنشيط حركة الصادرات المنجمية والزراعية لنقلها إلى فرنسا و أوروبا[3] .

---

[1]– مصطفى عبيد، الفكر الاستعمار يالسانسيموني في مصر والجزائر في ضوء شرق البلاد 1844_1871 ، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ، 2006 ، ص 123 .

[2]– أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ... ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 19 .

[3]– جمال خرشي ، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830_1962 ، ترجمة عزيزي عبد السلام ، دار القصبة ، الجزائر ، 2009 ، ص 247_250 .

وقد لقيت فكرة المملكة العربية معارضة شديدة من قبل الجزائريين الذين شنوا حملة كبيرة ضد سياسة الإمبراطور الجديدة، وأخذوا يتساءلون فيما بينهم هل يودون أن يكونوا فرنسيين أم عربا، وذكروا أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذه الإصلاحات الجديدة التي تحاول الحكومة الفرنسية أن تطبقها لصالحهم[1] .

قام الإمبراطور نابليون بإرسال رسالة جديدة إلى ماكماهون[2] " mac mahon " في يوم 20جوان 1865، تضمنت 88 صفحة حملت عنوان "سياسة فرنسا في الجزائر"[3] ويذكر ماكماهون أنه تلقى هذه الرسالة بعد عودة الإمبراطور إلى فرنسا، وأنها جاءت في سبع نسخ واحدة كانت موجهة له شخصيا، ووضح ماكماهون أنه تعمد عدم نشرها لإدراكه بما تثيره من رد فعل عنيف من طرف المعمرون، وهو ما حدث بالفعل بعدما نشرتها الصحف ،تضمنت الرسالة مقدمة وأربعة فصول، تناولت مقدمتها أفكار عامة حول الجزائر، ذكر نابليون أن هذه الرسالة عبارة عن خلاصة لنظرته السياسية والتي يجب إتباعها في الجزائر، كان أوربان هو المترجم الشخصي لهذه السياسة، وصرح نابليون أن محتويات هذه الرسالة هي اقتراحات من أجل تحكم إداريين الفرنسيين في الجزائر، وإذا كانت رسالة 1863 قد اعتبرت " الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ولكنها مملكة عربية " فإن هذه الرسالة اعتبرت " الجزائر مملكة عربية ومستعمرة أوروبية وفضاء فرنسيا، ولذلك فهي جديرة بالاهتمام "[4] .

تضمنت الرسالة أفكار أوروبان وتمكن من إقناع نابليون بالحفاظ على قانون الأحوال الشخصية للجزائريين ومحاكمهم الخاصة مع التصريح أنهم فرنسيين، بحيث أنه كان يبحث

---

[1]– يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 23 .

[2]– ماكماهون: عسكري وسياسي فرنسي ولد بتاريخ 13 جوان 1808 وتوفي في أكتوبر 1893 ، كان مكماهون في الجيش الفرنسي وهو من أعلى الرتب الفرنسية العسكرية ، كما أصبح رئيسا لفرنسا في الجمهورية الفرنسية الثانية من 1873_1879 ، أنظر، كمال صحراوي ، المرجع السابق ، ص 42 .

[3]– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص 163 .

[4]– مصطفى عبيد، الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان 1812_1884 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2007_2008 ، ص 78،79.

عن سياسة تمكنه من تحقيق مصالح بين المعمرين والعرب، وانتقد في هذه الرسالة أشياء كثيرة وذكر أنه " طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشرا نظام لم ينتج منها سوى الغموض" وأكد على ضرورة أريحية الجزائريين، وأنه لا يمكن القضاء على ثلاثة ملايين من الجزائريين أو رميهم في الصحراء، كما فعل الأمريكان بالهنود الحمر[1] .

المطلب الثالث : الصراع بين المعمرين والإدارة العسكرية

فور سيطرة القوات الفرنسية على منطقة القبائل في جويلية 1857، سيطرت فرنسا على شمال الجزائر كليا، وأصبح نابليون الثالث في هذه الفترة أكثر قربا للجيش على المعمرون، وبذلك كانت بداية الصراع أو الجدل حول استمرار الحكم العسكري القائم على المكاتب العربية، استغل المستوطنون الفرصة وبدئوا في مهاجمة السلطة العسكرية والمكاتب العربية،مطالبين دمج الجزائر في فرنسا في ظل الحكم المدني[2] .
اتهم المعمرون المكاتب العربية أنها هي السبب في تأخير عملية الاستيطان بالإضافة إلى تأسيسهم للملكية الفردية، واعتبروا أن ضباط المكاتب العربية يتمتعون بسلطة واسعة الصلاحية في إدارة البلاد ولا تخضع إلى أي مراقبة، إن أطماع المعمرين بلا حدود في حين أن المكاتب العربية تريد الاحتفاظ لنفسها بالسلطة في إدارة شؤون البلاد، لذلك بدأت تقف في وجه أطماع المعمرون التي كانت تتعارض مع سياستها، يقول إسماعيل أوروبان في هذا الشأن " إن الهوة التي تعمقت بين المعمرين والأهالي ،سيأتي اليوم الذي تملأ فيه بالجثث " ظهر ضباط المكاتب العربية بمظهر المدافع الزائف للدفاع عن مصالح الأهالي بهدف تبرير أهمية وجودهم وتسييرهم للبلاد، حيث كتب أحدهم وهو النقيب فيير« villot » : "إن الأهالي لا يملكون لا جرائد ولا هيئة انتخابية، لقد كنا نحن المترجمين لمتطلبات م وكذا لما يكابدونه

[1]– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج1 ، دار الهدى، الجزائر ،2004 ، ص 507 .
[2]– جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص 200 .

من آلام وذلك هو سر الأحقاد المتضافرة تجاه المكاتب العربية، أو بالأحرى تجاه الإدارة العسكرية[1] ".

بدأ المعمر كعنصر مشوش في نظر ضباط المكاتب العربية، لذا أبدو معارضة شديدة وهجمة كبيرة ضد الاستيطان نتيجة ما أحدثه في نظرهم من قلق وإزعاج في أوساط الأهالي، وهذا ما دفع الإدارة الاستعمارية إلى تنظيم الاستيطان، وذلك من خلال إصدار قانون السيناتوس كونسلت سنة 1863 الذي يهدف إلى إلغاء الملكية الجماعية وتعويضه بالملكية الفردية، هذه السياسة الجديدة كانت صعبة للغاية بالنسبة للمكاتب العربية أما بالنسبة للمعمرين فقد أصيبوا بخيبة أمل عندما استلمت المكاتب العربية مهمة تنفيذ هذا القانون لأنها كانت تشكل عائق أمام مطالبها .

كان نابليون يطمح كثيرا إلى تأسيس مملكة عربية، والتي كان يسعى من خلالها الى تحقيق غايتين أساسيتين وهما تقسيم البلاد إلى قسمين : القسم الأول يشمل المجتمع الجزائري التقليدي والقسم الثاني يشمل المعمرون، ولكن فكرته لم تطبق على أرض الواقع بسبب معارضة الأهالي لها لأنها كانت تهدف إلى تقليص من امتيازات تلك الأسر ومن هذه الأسر عائلة المقراني حيث قامة بثورة في سنة 1870، وهذا ما جعل المعمرون يتهمون المكاتب العربية أنها هي التي شجعت على اندلاع الثورة، كتبت صحيفة " l'avenir algérien " خطاب المعمرين بهذا الخصوص حيث جاء فيها : "إليكم أيتها المكاتب العربية يا محرضي العرب على العصيان أوجه هذا الكلام، وأتهمكم بخيانة الوطن بسبب ما أرى من دسائسكم ومكائدكم" وفي أثناء هذه الظروف المشحونة كتبت صحيفة " indépendant " في 25 أفريل 1871 تقول : أيها المستوطنون الشرفاء السذج ... لقد

[1]– صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ،ط1 ، البصائر الجديدة ، الجزائر ، 2013 ، ص 153 ، 154 .

تطاولت أياديكم على سفينة المقدسة، فتجرأتم على المطالبة بإلغاء المكاتب العربية وعبرتم عن احتجاجاتكم ضد تصرفات الحزب العسكري، هاهي الانتفاضة ترد على أفعالكم[1] ! " .

كما هاجمت بشدة المعمرون المكاتب العربية والنظام العسكري في كتيب لهم تحت عنوان" العرب والمكاتب العربية " الذي هو عبارة عن نقد موجه لتلك المكاتب والمطالبة بذهابها، لقد جاء في هذا الكتيب ما يلي: "مادامت المكاتب العربية لا تزال بتقاليدها السيئة وإجراءاتها الغير عادلة تمسك زمام الأمور البلاد وتضع بيدها على كامل دواليب السلطة؛ فإننا لا يسعنا سوى مواصلة ممارسة اللاعدل تجاه العرب ".

سأل نابليون الثالث ذات يوم الماريشال ماكماهون قائلا "لماذا يمقت المستوطنون الجزائريون المكاتب العربية إلى هذه الدرجة ؟ أجابه مكماهون قائلا يا مولاي ! إنه نفس السبب الذي يجعل المهرب يمقت الجمركي والصياد المخالف للقوانين يمقت النواطير " ونتيجة لهذا ظل المعمرون أعداء الإمبراطورية الثانية ولقائدها نابليون الثالث، ولنظامه العسكري، وكذا السياسة الأهلية لضباط المكاتب العربية[2] .

إن الإدارة العسكرية لم تتمكن من إجبار وإخضاع الأهالي لإدارتها التعسفية من جهة ومن جهة أخرى التصدي لأطماع المعمرين المتزايدة ورغبتهم الكبيرة في الوصول إلى الحكم و الإنفراد بالسلطة، نتيجة ارتفاع عدد المعمرين في البلاد وفقدانها السيطرة على زمام الأمور[3].

[1]– صالح فركوس ، المرجع نفسه ،ص 154–158 .

[2]– شارل روبير أجيرون، الجزائر بين المسلمون وفرنسا 1871_1919 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 43 .

[3]– صالح فركوس، المرجع السابق ، ص 174 .

المبحث الثالث : انعكاسات الصراع بين المستوطنين والعسكريين .

المطلب الأول : انهيار الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثانية .

المطلب الثاني : سيطرة المستوطنين على الحكم .

المطلب الثالث : الجزائريون في ظل سيطرة المستوطنين

رحب المستوطنين الأوروبيون كثيرا بسقوط نابليون الثالث والإمبراطورية الثانية ونظامهاعام 1830، لأن ذلك أدى الى تخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا أكبر عقبة أمام هدفهم، كما كان حسب زعمهم حماة للأهالي ضد تسلطهم رغم ما وصلوا اليه من نفوذ، وقد بالغوا في فرحتهم لدرجة أنهم فكروا حتى في الإنفصال عن فرنسا والإستقلال بالجزائر .

المطلب الأول: انهيار الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة

في الأيام الأخيرة من حكم نابليون الثالث، بدأ المستوطنون الأوربيون في فرض سيطرتهم وبسط نفوذهم على الساحة الجزائرية محاولين بذلك التأثير على مجرى الأحداث، خاصة وأن سياسة نابليون الداخلية في تلك الفترة كانت تعيش نوع من التوتر، شعر الإمبراطور نابليون بالضعف اتجاه المستوطنون في الجزائر فبدأ في محاولة إرضائهم وذلك من خلال إصدار مرسوم 31 ماي 1870، ينص على تحرر رؤساء العمالات الثلاثة في الجزائر من القيود المفروضة عليهم وعلى السلطات العسكرية،

ونتيجة لهذا المرسوم صار رؤساء العمالات يتمتعون بالحرية الكاملة، أما الجيش فأصبح لا يملك السيطرة على المناطق المدنية ونفوذه اقتصر على المناطق العسكرية فقد، وفي تاريخ 11 جوان 1830 أصدر نابليون مرسوم أخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية و اختيار الأعضاء الذين يمثلوهم في المجالس العامة، وقد أثارت هذه مراسيم التي كانت لصالح المعمرين غضب و استياء الجيش والحاكم العام مكماهون الذي استقال من نصبه احتجاجا على سياسة خضوع الإمبراطور للمعمرين الذين كانوا يضغطون عليه لتحويل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين الأوروبيين[1] .

[1]– عامر بوحوش ، المرجع السابق ، ص 137 .

لقد أثر سقوط الإمبراطورية على السياسة الفرنسية في الجزائر في جميع الميادين، فازداد دور المدنيين واضطربت الحكومة بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا في حرب عام 1870 – 1871 في منطقة سيدان[1]، إن فقدان الجيوش الفرنسية لتنظيمها العسكري كان عامل من العوامل التي شجعت على بعث لجان الجمهورية قام أدولف كريميو[2] المكلف بالداخلية في حكومة الدفاع الوطني بضغط على هذه اللجان، وفي سنة 24 أكتوبر 1870 سارع إلى إلغاء منصب الحاكم العام ونائبه بالإضافة إلى الكاتب العام و المجلس الأعلى والمجلس الحكومي، وقسمت الجزائر إلى ثلاثة مناطق فرنسية يتولى السلطة حاكم عام مدني أما السلطة العسكرية فيتولاها قائد الجيوش البرية والبحرية ويساعده الحاكم المدني مجلس استشاري ومجلس حكومي أعلى[3]، من أكتوبر 1870 إلى مارس 1871 تداول على هذا المنصب العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية أهمها"de gueydon"كحاكم عام وموظف يعينه مجلس الوزراء وهو مكلف بتطبيق توجهات الحكومة ويشرف على الولايات الثلاثة التي ينتخب أعضائها من طرف المقيمين الفرنسيين فقط ويعين وزير الداخلية ستة أعضاء مسلمين في هذه المجالس الولائية[4]، جاءت حكومة الدفاع الوطني لاتخاذ قرارات و إجراءات لصالح المستوطنون الأوروبيون في الجزائر، وتمثلت السياسة الجديدة التي أقرها

[1]– الدكتور جيلالي يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830– 1960 ، دار المعرفة ،القاهرة ، ص 193.

[2]– أدولف كريميو: ولد بمدينة تيم سنة 1706 ، درس الحقوق ومارس مهنة المحاماة وعمره 21 ، تولى وزارة العدل سنة 1848 في الحكومة المؤقت، وقد ساند نابليون الثاني قبل أن يصبح إمبراطور ثم انقلب ضده، كان نائب عن مدينة باريس، ثم تولى سنة 1870 منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني وأوكل اليه إدارة شؤون البلاد لبضعة أسابيع وهو الذي قامة بإصدار مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870 . أنظر، قلعي أحلام، يهود الجزائر من مرسوم كريميو 1870، رسالة لنيل شهادة ماستر في التاريخ العام، جامعة قالمة، 2017 – 2018 ، ص 41 .

[3]– كليل صالح، المرجع السابق، ص 525 .

[4]– أندري نوشي وآخرون ، الجزائر بين الماضي والحاضر ، تر إسطنبولي رابح ومنصف عاشور ، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية ، باريس ، 1960 ، ص 351 ، 352 .

كريميو في إدماج الجزائر بفرنسا وانتقلت السلطة من العسكريين إلي المدنيين وعلى إثرها قامت الجمهورية الثالثة[1] .

ركزت السياسة الاستعمارية في هذه المرحلة على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرة أخرى، وذلك عن طريق إخضاعه لقوانين استثنائية تعسفية لا يمكن وصفها وليس لها مثيل في أية مجتمع متحضر[2]، إن إعلان الجمهورية الثالثة هو بمثابة تفوق وانتصار للمستوطنين، لأنهم يعتبرونها السبب في خلاصهم من مشروع المملكة العربية، وبدؤوا في تطبيق مشروع راندون[3] الذي صدر على شكل مرسوم يوم 29 مارس 1871 والذي ينص على ما يلي :

- تقسيم الجزائر إلي إقليمين شمال مدني والجنوبي عسكري .
- يحكم الإقليمين حاكم مدني واسع السلطات يخضع لوزير الداخلية .
- إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم .
- إنشاء مجالس بلدية وعمالة وفق ما هو موجود في فرنسا .[4]
- انتخاب تسعة نواب في البرلمان الفرنسي وثلاثة في مجلس الشيوخ من المستوطنين الأوروبيين[5] .

---

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق ، ص 117 .

[2]– جمال قنان، المرجع السابق ، ص 102 .

[3]– روندون : بدأ مساره المهني في الجزائر سنة 1858، برتبة عقيد في الفيلق الثاني للقناصين بوهران ، وقام بأشغال زراعية اعترف بيجو بنجاحها المعتبر ، وخلال فترة قيادته للقطاع الفرعي لعنابة ابتداء من سنة 1841 ، اهتم بشكل خاص بمشاكل شبكة الطرق ثم تولى في سنة 1848، إدارة الشؤون الجزائرية في باريس ، ثم وقع عليه الاختبار ليكون وزيرا للحرب في سنة 1851، أنظر، كليل صالح ، المرجع السابق ، ص 34 .

[4]– سلمان رشيد رمضان الجوعاني، مؤيد محمود حميد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830 – 1871 ، جامعة تكريت للعلوم، كلية التربية ، قسم التاريخ ، مجلة 20 ، عدد 4، 2013 ، ص 310 .

بلغت السياسة الاستعمارية الفرنسية ذروتها من خلال سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة، ومن البديهي أن يرحب المستوطنون بسقوط الإمبراطورية فراحوا يتخلصون من ممثلي السلطة العسكرية الذي اعتبروهم حماة العنصر الوطني[1] .

عندما تم تعيين زعماء جدد لحكومة باريس، عملوا على تجريد فرق العسكريين بالجزائر من سلطاتهم وذلك بإصدارهم قرار 06 أكتوبر سنة 1870، هذا المرسوم الذي يقضي بتعيين حاكم عام للجزائر، وأعطوا لمنصب الحاكم العام حق تنسيق الأمور مع الوزارات المتخصص في باريس، كما تم إصدار مرسوم بتاريخ 24 ديسمبر 1870، والذي ينص على تجريد الجيش الفرنسي من الإشراف على قيادة المكاتب العربية في المناطق الساحلية[2] .

كان الحاكم العام أو الميسر الفرنسي يحكم البلديات المختلطة وتساعده في تسيير شؤون الحكم لجنة مؤلفة من منتخبين فرنسيين و بعض المساعدين من الأهالي المعنيين، والسلطة الحقيقية كانت بين أيدي العباد الذين يتم اختيارهم بحسب مرونتهم ولا يطلب منهم كفاءة إدارية، وبالتالي أصبحت الجزائر تخضع لهيمنت عناصر الحاكم العام المدني الذين حاولوا استغلال إهمال الحكومة الفرنسية للوضع، وسعوا من أجل الحصول على المزيد من الامتيازات والحقوق، معتمدين في ذالك على دعم وضغط ممثليهم داخل البرلمان[3] .

إن الجمهورية الثالثة كانت في خدمة المستوطنين وحدهم، وفي الوقت ذاته أهملت الجزائريين وكأنهم لا وجود لهم إلا كجماعة يجب الضغط عليها بواسطة الجيش والشرطة والقوانين الردعية، مثل قانون الأهالي في 30 مارس 1871 الذي أباح مصادرة أملاك الثائرين ضد فرنسا، أو قاموا بأي نشاط ضدها وأصدرت غرامات مالية بقيمة 65 مليون

---

[1]– صالح عقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ، ط 6 ، مكتبة أنجلو المصرية ، مصر ، 1993 ، ص 145 .

[2]– نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي في تحرير الجزائر، ط 1، الهيمنة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 145 .

[3]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 232 .

فرنك ضدهم، لذلك أصبحت خطة الاستيطان الفرنسي مدروسة وجماعية منذ القرن 19 م والعقود التي كانت قبلها، تأخذ شكلا أكثر حدة من خلال التشريعات والقوانين التي تحمي المعمرين وتدعمهم، قامت السلطات الفرنسية بتخصيص جزء من الغرامات التي كانت تفرضها على الجزائريين والقبائل الثائرة لدعم أسس الاستيطان وتمويل المعمرين[1] .

قامت هذه الجمهورية بخدمات عظيمة للمعمرين، أنشأت لهم الموانئ وعبدت لهم الطرقات والسكك الحديدية وغيرها من الخدمات، وتمكن المستوطنون من الحصول على كافة الحقوق بعد استيلائهم على الوظائف العمومية، واحتكارهم للتجارة ورؤوس الأموال والأمن العمومي وبهذا أصبحت الجزائر بيد المستوطنين وارتقى المستوطنون من خلالها إلى مكانة ممتازة في الجزائر، هذه المكانة أنستهم أصلهم الوضيع وماضيهم التعس، حيث أصبح العبد منهم سيدا في الجزائر والجبان بطلا، كل هذا لأن فرنسا وضعت بين أيديهم السلطة والثورة والسلاح، هكذا أصبح للمستوطنين في الجزائر في الجزائر كل وسائل الرقي والتحضر، أما العنصر الوطني الجزائري فقد ضاعفت فرنسا من مآسيه وآلامه وزادته جهلا وتخلفا وفقرا وقامت بعزله عن كل الحياة العصرية[2] .

حرص المستوطنون الفرنسيون على ضرورة حرمان الجزائريين من الحصول على آي تمثيل سياسي لهم سواء في البرلمان الفرنسي أو في داخل الجزائر، والتخلص من فكرة نابليون الثالث التي تدعو إلى إعطاء التمثيل السياسي للأوروبيين والمسلمين، سواء في البرلمان الفرنسي أو في الجزائر، وفي الحقيقة أن نابليون كان يفكر منذ بداية سنة 1870 أن يسمح للمسلمين وخاصة الشخصيات المرموقة في الجزائر والأغنياء أن يشاركوا بالثلث في مجالس المنتخبة، لكن الحاكم العام شانزيه " chanzy " في هذه الفترة تراجع عن هذه

[1]– عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1983 ، ص 21 ، 22 .

[2]– عز الدين معزة ، فرحات عباس ، والحبيب بورقيبة ، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899 – 2000 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري، 2009 – 2010 ، ص 12 ، 13 .

الفكرة، واكتفى تحت ضغط المستوطنين الأوروبيين بسماح لبعض الجزائريين بالمشاركة في مداولات المجالس المحلية، وبعبارة أخرى فالأوروبيون يقومون بإجراء انتخابات لممثليهم ويصوتون وهم من يقومون باتخاذ القرارات، ثم يقومون بانتقاء وتعيين أعوانهم للعمل معهم في المجالس المحلية، وقد أدت هذه السياسة إلى تهميش الجزائريين وحرمانهم من أبسط حقوقهم[1] .

عمل المستوطنون الأوروبيون على الإنفراد بالسلطة في الجزائر بحرمان المسلمين من أي تمثيل سياسي أو الحصول على الجنسية الفرنسية وترتكز خطتهم على :

- التخلص من رؤساء القبائل أو الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع المكاتب العربية.
- إنهاء العمل بالشريعة الإسلامية وتطبيق القوانين الفرنسية .
- إلغاء المكاتب العربية في جميع أنحاء الجزائر .
- تحويل المناطق العسكرية إلى حكم مدني[2] .

المطلب الثاني : سيطرة المستوطنين على الحكم

صدرت سنة 1870 مجموعة من المراسيم بينت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة بالجزائر، والتي كانت تهدف جميعا إلى تقوية نفوذ المستوطنين بالبرلمان الفرنسي وتقوية تمثيلهم السياسي، وتوسيع الحكم المدني في المناطق التي كانت خاضعة للمكاتب العربية، وإنشاء منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم عمالات الجزائر الثلاث بالرجوع إلى الوزارات المعينة بباريس، ثم مرسوم كريميو الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بقصد تقوية نفوذ المستوطنين وإذلال الجزائريين .

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 161 .

[2]– علي محمد الصلابي، المرجع السابق ، ص 669 .

كما سعى المستوطنون لوضع برامج لمستقبل الجزائريين للمحافظة على مصالحهم ونفوذهم وقد قام ممثلوهم في البرلمان الفرنسي بالضغط على الحكومة الفرنسية مستغلين ورقة إرسال سكان الأزاس واللورين[1]إلى الجزائر، وأجبروا "دوقيدون"الحاكم العام للجزائر للخضوع لإرادتهم،كما أنه واجه مشاكل مع ممثلي المستوطنين ومع القادة العسكريين الذين أنكروا عليه قبول منصب الحاكم وخضوعه لمطالب المستوطنين، وقد تمكن دوقيدون من النجاح في تطبيق سياسته الهادفة إلى تسيير الجزائر وفق قوانين خاصة بها وغير متعلقة بالقوانين الفرنسية، ورفضه لمنح الجزائريين الجنسية الفرنسية[2]، وتشجيعه للهجرة الأوروبية وتأكيده بأنه ضد قادة القبائل العربية وضد تطبيق الشريعة الإسلامية في الجزائر وعدم موافقته على وجود مدارس عربية – فرنسية .

ومن أهم القرارات التي اتخذها دوقيدون نجد :قانون 15 جويلية المتعلق بمصادرة الأراضي التابعة للأعراش ويملكها كذلك الأفراد، إضافة إلى إجبار الجزائريين على دفع تعويضات حرب فرنسا المقدرة بعشر مبليين فرنك ثم ارتفعت إلى 35 مليون فرنك،وقد كانت سياسة هذا الأخير ترمي إلى خدمة مصالح الفرنسيين لا المستوطنين[3] .

وكانت أول خطوة بادرت بها الحكومة الجمهورية الثالثة هي توجيه نداء إلى أهل ألزاس واللورينalsace-lorraine حيث منحهم ألف هكتار من الأراضي الجزائريين[4]، وتكفل الدولة بضمان توطين 1183 عائلة من المستوطنين في قرى خاصة بهم، ويبدوا أن تلك العائلات من الفرنسيين الذين هاجروا من الألزاس واللورين بعد احتلالهما من قبل الألمان

[1]– الألزاسواللورين: إقليم فرنسي على التخوم مع ألمانيا و سويسرا وبلجيكا ولكسمبورغ ، يتميز بتنوعه اللغوي والعرقي الكبير وبغناه بالفحم الحجري ظل موضع خلاف مزمن بين فرنسا وألمانيا منذ قيام الثورة الفرنسية عام 1789 ، وهو إقليم وجدته الإمبراطورية الألمانية ويقع شمال شرق فرنسا ، وتبلغ مساحته 8280 كيلو متر مربعا، أنضر صالح إكليل ، المرجع السابق ، ص 192 .

[2]–عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 117 .

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 167 .

[4]– شارل روبير أجرون،تنمية استيطان في الجزائر 1870_1930 ، ترجمة محمد الطاهر العمودي ، العدد2 ،ص 238

سنة 1830، أو قد يكونوا من الأسرى تم إطلاقهم لمساعدة دولتهم من إخماد ثورة المقراني، وكانت الجزائر بالنسبة للسلطات الفرنسية هي الموقع المناسب لتوطينهم، ولتشجيع هذه العملية تراجعت فرنسا عن تأجير مئة ألف هكتار وأعطتها للمستوطنين بموجب 16 أكتوبر 1871 وقد نص هذا المرسوم في البندين الثالث والرابع على منح أراضي جديدة لأغراض الاستيطان مقابل أجرة رمزية لمدة خمس سنوات، وسمح للمستوطنين بتملك هذه الأراضي بعد هذه الفترة بصرف النظر من أجرتها ومساحتها، طبعا هذه المساحات توفرت ضمن الأراضي المصادرة من أراضي القبائل بعد إخماد ثورة المقراني 1871 والتي كانت تزيد عن نصف مليون هكتار، مما جعل المستوطنين يسيطرون على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، حيث اعتبرت المحاكم الفرنسية أن العسكريين الفرنسيين هم المسؤولين عن الثورة وجردتهم من أهليتهم، وفرض المستوطنين سيطرتهم بإعلان النظام المدني في الجزائر على يد الحاكم العام غيدون gueydon 1871_1873، وتعزز هذا الوضع بتولي الجنرال شانزيهchanzy 1873_1876 منصب الحاكم العام وهو من أنصار الدمج والاستيطان[1] .

ومع الأوضاع الصعبة التي شهدتها فرنسا منذ 8 فيفري 1871 حين صوت ثلثي الأعضاء لصالح الملكية بينما عدد أعضاء الجمعية التأسيسية حوالي الستمائة والخمسون في حين ناصر الملكية أكثر من أربعمائة عضو، وإنشاء حكومة ثورية في 18 مارس 1781 ومن ثم ثورة بلدية باريس ضد أنصار الملكية وضد الوجود الألماني في فرنسا، إلا أن الثورة فشلت وصرح رئيس الحكومة حينها حول ضرورة تنظيف باريس من الفوضويين ولعل أحد أشكال هذا التنظيف كان ترحيل هؤلاء المشاغبين إلى الجزائر[2].

[1]– محمد صالح الحاج ، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919_1939 ، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة اليرموك ، 1997 ، ص 18 .

[2]– أمال سبكي ، أوروبا في القرن التاسع العاشر فرنسا في مئة عام ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، 1980 ، ص 320–323 .

أرادت فرنسا إقناع نفسها لزيادة مساحتها بعد فقدان الألزاس واللورين وأيضا زيادة عدد أفرادها في الجزائر، وقد كان معظم هؤلاء من العمال والمعدمين وسكان المقاطعات الجنوبية الثورية، ولذلك تابعت الحكومة الفرنسية بإصدار قوانين ساهمت في فرض السيطرة وتناميها على الأراضي الجماعية للقبائل، بهدف تفتيت وحدة وتماسك هذه القبائل والاستيلاء على أراضيها[1]، فصدر قانون وارني warnier سنة 1873(قانون المستوطنين) الذي فتح المجال على أراضي العرش وإقامة الملكيات الفردية داخل الملكيات الجماعية للقبائل، والذي أدى إلى منح أراضي الجزائريين إلى الفرنسيين، حيث حدد ملكيتهم بثلاث هكتارات هذا أعطى فرصة للإدارة الفرنسية بسحب المساحات المتبقية وإعادة تقسيمه على المعمرين، كما فتح المجال لشراء وبيع أراضي الجزائريين بين الفرنسيين سواء كانت أراضي الدولة والأوقاف أو مصادرة من الأهالي، وقد وسع ذلك من نفوذ المعمرين وجعلها تتزايد في تلك الفترة بشكل وخيم على الأرض الجزائرية، ووضعت الإدارة الفرنسية يدها على مساحات واسعة من أراضي البور والرعي والغابات متجاهلة حقوق الجزائريين فيها، وقد سلمت بين صدور هذا القانون وحتى عام 1880 حوالي 400 ألف هكتار للمعمرين وتم توسيع 264 مركز استيطانيا، خاصة في ظل صدور قانون آخر في عام 1887 مكمل لقانون 1873 والذي سمح للمتحصل على قطعة أرض بإعادة بيعها، ما فتح باب المضاربة في بيع وشراء الأراضي وزاد من سوق العقار على الجزائريين، وعندما وجدت السلطات الاستعمارية صعوبات حالت دون تطبيق قانون 1887 وتفتيت الملكية الجماعية للجزائريين بسبب العقبات التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة[2] .

[1]- محمد صالح الحاج ، المرجع السابق ، ص 18 .

[2]- حمودي أبرير ، القوانين والتحفيزات الفرنسية الصهيونية ودورها في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1850_1950 ، دراسة مقارنة في الأثار و النتائج ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة باتنة ، المجلد 14 ، العدد3، الجزائر ، 2021 ، ص 350 .

كما صدر قانون في 16 فيفري 1897 ينص على التمييز بين أراضي الملك الخاص والملكية الجماعية، وفي البندين الأول والرابع طلب القانون من المستوطنين أخذ زمام المبادرة لشراء أرض خاصة بهم لأغراض الاستيطان، وأكد ذلك توجهات قانوني وارني و 1873 في تثبيت السيطرة للملكية الأوروبية والاستيطانية، ورفع مستوى القدرات الاقتصادية للاستيطان بالسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتي بلغ مجموعها ما يزيد على 1.9 مليون هكتار، منها 1.2 مليون هكتار للمستوطنين حيث ساهم هذا الوضع في ارتفاع عدد المستوطنين من 246 ألف سنة 1871 إلى 356 ألف سنة 1881 منهم 195 ألف فرنسي أي حوالي 56% من مجموع المستوطنين، ووصل إلى 364 ألف فرنسي ومعهم 219 ألف أوروبي، بعد ما سمحت السلطات الفرنسية لمختلف الطبقات فرصة النزوح الريفي للجزائر، ولم يعد المستوطنين يكونون طبقة كبار الملاك أو الرأسماليين بل ويشملون الفقراء، وهذا كان سببا في موقف الشيوعيون الفرنسيين والاشتراكيين من سياسة دولتهم بضم الجزائر ودمجها مع فرنسا منذ 1881 بحجة الحفاظ على مصالح هذه الطبقة الفقيرة، إضافة إلى مشاريع التجنيس ولتحقيق ذلك نهج الفرنسيون نهجا جديدا لتوزيع الأراضي على المستوطنين مجانا ولتشجيعهم واستقطاب أكبر عدد منهم إلى الجزائر[1].

فبعد سنة 1870 تحرش المعمرون ضد المدارس الفرنسية[2]، حيث كان موقف المستوطنين رافضا لكل محاولة لتعليم الأطفال الجزائريين، بالإضافة إلى التعليم التقليدي الذي تمت وراثته من طرف مؤسسات التعليم في العهد التركي، وكان الغرض من إنشاء فرنسا لبعض المؤسسات التعليمية تكوين وسطاء بين فرنسا والمستوطنين من جهة والشعب الجزائري من جهة أخرى وفي عام 1870 كان حوالي 36 مدرسة ابتدائية عربية–فرنسية عاملة وتضم 1300 تلميذ جزائري ومعهدان عربيان–فرنسيان وثلاث مدارس دينية

[1]– محمد صالح الحاج ، المرجع السابق ،ص 19 ،20 .

[2]– محفوظ قداش أ المرجع السابق ، ص 235 .

إسلامية[1]، إلا أن الأوروبيون الجمهوريين الذين كان لهم تأثير في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة تمكنوا من غلق المدارس والمعاهد العربية وعملوا على إضعاف المدارس الدينية فلم يبقى للجزائريين سنة 1882 سوى 16 مدرسة ابتدائية.

ابتداءً من 1880 كانت فرنسا تريد أن تغزو الجزائر بواسطة المدرسة الجمهورية وكان جول فيري[2] من أكثر الداعمين لتوسيع تعليم الجزائريين، فقام بتطبيق التشريع الفرنسي الجديد وأراد إنشاء 15 مدرسة عمومية تابعة لوزارة التعليم، وفي سنة 1892 خصص البرلمان الفرنسي 400 ألف فرنك لإنشاء مدرسة ابتدائية سنويا خاصة في منطقة القبائل الكبرى ظنا من الفرنسيين أن سكان هذه المنطقة أكثر تقبلا للمدينة الفرنسية، لكن عملية الإنجاز دامت وقت طويلا، ففي سنتي 1893_1894 لم تشيد سوى 57 مؤسسة بدلا من 120 مؤسسة منتظرة ولم يخصص بين 1890و1893 سوى 9 ملايين لتعليم الأهالي، حيث كان عدد التلاميذ الأهالي في المرحلة الابتدائية 125 ألف تضمهم 288مدرسة بنيت لأجلهم وقد كان المستوطنين ضد تعليم الأهالي وكانوا يريدون التعليم المهني الذين يستفيدون منه هم، وعملوا على محاربة مشاريع جول فيري[3] .

المطلب الثالث :الجزائريون في ظل سيطرة المستوطنين

منذ احتلال الجزائر سعت فرنسا إلى بسط نفوذها والاستيلاء على خيرات البلاد وإخضاع السكان بالقوة للسلطات الفرنسية، ولذلك عمل السياسيون الفرنسيون إلى انتهاج سياسة الاندماج في الجزائر، وإصدار القوانين التي تجعل من الجزائريين رعايا أوروبيين يقيمون في

[1]– يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ... ، المرجع السابق ، ص 43 .

[2]– جول فيري : كان كامبون منفذ لسياسة فيري والقائمة على مبدأ تكوين نخبة أهلية متعاونة مع فرنسا وإعطاء المستوطنين نظام خاص يعطيهم صلاحيات أوسع في إدارة شؤون الجزائر ، وقد نشر كامبون أفكاره في كتابة المعنون حكومة الجزائر ، أنظر ، عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص 121 .

[3]– صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 103 ، 104 .

بلد يخضع قانونيا للسيادة الفرنسية لكنهم لا يتمتعون فيه بأي حق من الحقوق وفي هذه الظروف ومن هذا المنطلق صدرت مجموعة من القوانين منها :

1 – قانون كريميو 24 أكتوبر 1870

هو الذي يمنح الجنسية الفرنسية الجماعية لفائدة الأنديجينا اليهود، ويعد هذا المرسوم أحد أولى الإجراءات التي تتخذها حكومة الدفاع الوطني التي خلفت الإمبراطورية، جاء على يد أدولف كريميو وزير العدل أحد قادة الحزب الجمهوري الذي تمكن من الحصول على مجلس الحكومة المنسحب إلى مدينة تور على قبول منح المواطنة الفرنسية لفائدة 35.000 من يهود الجزائر دون التخلي عن عقيدتهم وحقوقهم الذين يحتكمون إليهم فيما يتصل بأحوالهم الشخصية وهي الشريحة التي تمثل وقتها 20% من جملة الهيئة الانتخابية[1]. ومن ضمن الأحكام التي نص عليها القرار ما يلي :

– إقامة نظام مدني في الجزائر بهدف إلحاق هذا البلد العربي الأمازيغي بفرنسا بالقوة العسكرية وجعله جزء لا يتجزأ منها رغم رفض سكانها الأصليين لهذا الإجراء.

– تعيين حاكم عام مدني للجزائر تابع لوزارة الداخلية الفرنسية يعوض الحاكم العام الفرنسي للجزائر الذي كان تابعا لوزارة الحربية الفرنسية.

– منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.

[1]- جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص 293،294 .

وقد كان قرار التجنيس الجماعي لليهود نقطة تحول لكل سكان الجزائر وفرنسا لما حملت من تغيير للأحداث والقوانين مما تولد تضارب في الآراء والمواقف اتجاهه على مختلف المستويات واختلاف المواقف من قرار التجنيس كان باختلاف الفئات التي مسها ويمكن حصرها فيما يلي:

1- موقف اليهود من إعلان مرسوم كريميو

فرح اليهود المساندون لمجهودات يهود فرنسا بالقانون، غير أن النسبة الأكبر من اليهود جزائريين كانت تنتظر التطورات، ويرجع البعض هذا إلى أن أغلبهم كانوا بعيدين عن التطورات السياسية منغلقين في شؤون الحياة اليومية وضرورة المعيشة والنشاط المهني، كما يوجد عناصر عادت المشروع في قسنطينة تخوفا من تأثيره على هويتهم ودينهم لأنه كانوا يروه منافيا للشريعة اليهودية وكان على رأسها هنري طوبيانا، وهناك من عبر عن رفضه بالرحيل عن الجزائر خاصة نحو تونس[1].

ب- موقف الأهالي الجزائريين من قانون كريميو

عندما أعلن عن هذا المرسوم عم السخط الأهالي في كل مكان في الجزائر وأخذوا يرددون:"لم تعد فرنسا شيئا، إذ يحكمها يهودي، وآخرون يقولون:"إنها إشارة على أن الله قد أعمى فرنسا وقد قرب رحيلهم، وجاء نصر الإسلام فعلى الذين يدركون ذلك أن يستعدوا للحرب المقدسة[2].كما صرح ابن علي الشريف باشا أغا شلاطة أمام قائد فرنسي بما يلي:

"كم نحن مجروحون من تجنيس اليهود بالجملة دون تفريق أو تمييز بين الرجال الفاهمين واليهود الذي تعرفهم مثلي، وتعرف أننا رافقناكم في كل المعارك، وبدلا من أن تشجعونا

[1]- فطيمة شيخ ، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870 أو تجنيس اليهود:الإختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الإستعمارية ، العدد 15-16 ، جامعة سيدي بلعباس ، 2017 ، ص 522،523 .

[2]- المرجع نفسه ، ص 525 .

أبقيتمونا مرؤوسين محتقرين،إن الصحافة تتهمنا باطلا وتشتمنا وتهددنا في أملاكنا وشرفنا، ولقد حملنا السلاح لندافع عن أنفسنا"ونقلت صحيفة الشمال عن أحد الزعماء قوله"إن الجزائريين كلهم على كلمة واحدة، في أنه ليس اليهود هم الذين أصبحوا فرنسيين، ولكن فرنسا هي التي أصبحت يهودية[1].

كما وقعت مواجهات بين المسلمين اليهود حين اعتدى بعض الجنود اليهود على المسلمين لمدينة الجزائر،وهو أمر تحول إلى مشادات عنيفة بين الطرفين تحولت إلى انتفاضة كبيرة بعد تدخل السلطات الاستعمارية وخلفت موتى وجرحى، ظهر فيها التحيز الفرنسي لليهود على حساب المسلمين وبقي الشعور العام لدى المسلمين محتقرا لليهود لأنهم غيروا دينهم[2]. وقد رد المقراني على هذا الإصدار قائلا:"لعن مثل هذه الدولة يفعل فيها اليهود ما يشاؤون[3]"

ت- موقف المعمرين من إعلان المرسوم

كان بالنسبة للمعمرين الفرنسيين خيبة أمل الذين كانوا غير مستعدين لتقبل التجنيس الجماعي لليهود، وبدأت بوادر الاحتجاج والعنف تلوح في الأفق، وإرسال برقيات احتجاجية ضده، كما ظهرت حركة مطالبة بإلغاء مرسوم كريميو مستعملين حجج عدة فقامت حملة إعلامية نددت بالمرسوم والتصرفات اليهودية السلبية، كما اتبعت بعرائض مطالبة بإلغائه، وقد ركز المعمرين في رفضهم على الحقوق السياسية خاصة لأن الأمر يمكن أن يؤدي إلى هيمنة اليهود على فرنسا، كما ندد رجال السياسة بالهيمنة اليهودية على الانتخابات حيث أصبح لأصواتهم دور كبير في العديد من الدوائر الانتخابية وهو أمر اعتبره المعمرون

[1]- بسام العسلي ، جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني 1871 الجزائرية ،دار النقائس للنشر والتوزيع ، الجزائر 2010، ص 86 .

[2]- فطيمة الشيخ ، المرجع السابق ، ص 525 .

[3]- بسام العسلي ، المرجع السابق ،ص 125 .

فضيحة ولم يتقبلوه، وأصبح لليهود نفوذ في الاقتصاد وحق الاستيراد والتصدير وهو أمر زادا في تعقيد العلاقة بينهم وبين المعمرين.

كما ظهر موقف هنري كاروا من هذا المرسوم على أنه مرسوم مغشوش،إمضاءاته مزورة، خال من إمضاء عشرة أعضاء من حكومة الدفاع الوطني، كما وجد تنظيم أعدد تقرير احمل رقم 530 حول المرسوم بزعامة لاميرشت مع دي فوتو fourtou de حاولوا من خلاله إصدار قانون يلغي مرسوم التجنيس الجماعي لليهود الجزائر،وهو تقرير قدم في 21 أوت 1871 نص على سبع بنود نص البند الأول منها إلغاء مرسوم كريميو والبند الثاني أقر لإمكانية اليهود في تقديم طلب خطي في سبيل البقاء تحت تبعية القانون المدني الفرنسي[1].

2- قانون الأهالي

صدر قانون الأهالي سنة 1871 بعد احتلال كافة التراب الجزائري وهو ما يعني أن الفرنسيين تريثوا قبل أن يصدروا هذا القانون ولعل في ذلك دراسة دقيقة لواقع البلاد وردود الفعل، وهذا القانون هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التعسفية طبقت على الأهالي مبنية أساسا على الظلم والقهر لعل أهمها القضاء على المؤسسات التقليدية، كنظام الجماعة الذي سير شؤون المواطنين بمقتضى العرف والتقاليد والقوانين الإسلامية، والحد من حرية تحرك الجزائريين في وطنهم إلا برخصة يقدمها المستعمر بالإضافة إلى تفكيك الأراضي وتوزيعها على الجالية الأوروبية، كما فرض الاستعمار ضريبة على الأهالي ويقوم هذا القانون على مبدأ تقسيم الأراضي المتبقية إلى ثلاثة أقسام:

- ثلث تستوي عليه الإدارة الفرنسية.

- ثلث يستفيد منه العملاء كالقيادة والقواد ودواوير المصباحية.

[1]- فطيمة شيخ ، المرجع السابق ، ص 524، 525 .

– الثلث الباقي من الأراضي غير الصالحة والموجود أغلبها في الجبال أو داخلها بور الأهالي.

قانون الأهالي هو قانون كما تدل التسمية يتعلق بالجزائريين خدمة الأوروبيين الموجودين في الجزائر، والذين جلبوا لاستغلال خيرات البلاد ومحاولة طمس هوية المجتمع العربي المسلم[1].

وكان الهدف من قانون الأهالي والعمل به كمرجعية تشريعية إلغاء الإدارة السياسية في الوسط الجزائري وضبط سلوكاته مع المؤسسة السياسية الفرنسية، ويمكن تحديد أهداف هذا القانون في :

– الحفاظ على وتيرة النمو والتوسع والهيمنة .

– تسخير التدفقات الثقافية والتشريعية والتنظيمية لتوطيد السلطان الاحتلالي كإنجاز تاريخي غير قابل للتغيير أو التراجع .

– مواصلة منهج تكسير الإرادة وغلق أفق العودة التاريخية لدى وعي المجتمع، حتى لا يعيد الصلة بمنابع القوة وفكر الهوية وثقافة المطلب .

إن ممارسة الأعمال الإرهابية من قبل المحتل على أصحاب الأرض كان يهدف إلى تضييق الخناق السياسي والعسكري والثقافي على الجزائريين، وبالتالي إخماد أي محاولة للثورة، كما يدل من جهة أخرى على عزم فرنسا في مشروعها الاستعماري الاستيطاني في الجزائر مهما كانت الوسائل والتكاليف[2].

[1]– محمد صلاح الهادي حقي ، صورة الجزائري من خلال قانون الأهالي 1871 :تكرار لتجربة رومانية فاشلة ، الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي ، الجامعة التونسية ، ص 99،100 .

[2]– مجيد مسعودي ، سياسة فرنسا المنتهجة في القضاء على مقومات الهوية الوطنية في الجزائر ، بحوث ودراسات ، ص 13 .

3- قانون وارني 26جويلية 1873

بسقوط الإمبراطورية الثانية استرجع المعمرون الأوروبيون في الجزائر نفوذهم وصاروا بداية من فيفري 1871 ممثلين في المجلس الوطني الفرنسي بستة نواب، وهذا ما مكنهم من فرض آرائهم على الحكومة الفرنسية، وبالتالي حدث هناك رد فعل عنيف ضد سياسة الإمبراطورية الثانية عامة، وضد قانون سيناتوس كونسلت بصفة خاصة، هذا القانون الذي قال عنه أحد النواب الستة بأنه أعد خصيصا لعرقلة مشاريع الاستيطان، في هذا الإطار تزايدت مساعي أوربيو الجزائر لدى الدوائر السياسية في باريس قصد إصدار قانون عقاري جديد يتماشى مع رغبات المعمرين في الجزائر،ففي 29 جانفي 1872 قد تمت الحكومة للمجلس الوطني مشروع قانون يتألف من ست مواد تتعلق بتأسيس وصيانة الملكية في الجزائر والانتقال تعاقدي للعقارات والحقوق العقارية، في 27مارس 1872 تم تقديم مشروع يتألف من 31 مادة، عرف بقانون الإجراء يتضمن تحديد القواعد التي سيتم بموجبها تطبيق القانون الذي هو بصدد الظهور، و في الأخير أدمج المشروعان في نص واحد مع قانون 26 جويلية 1873 الذي عرف بقانون وارني، كما عرف أيضا بقانون المعمرين لأنه جاء ليلبي رغبات المعمرين الأوربيين في الجزائر[1] .

كان قانون وارني عبارة عن مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية التي سعت إلي إلغاء الملكية الجماعية وتعويضها بالملكيات الفردية، وهو يهدف إلي مصادرة الأراضي التي لم تصل إليها قوانين الفرنسية سابقة خاصة تلك الأراضي التي لم يكن لدى أصحابها سندات الملكية، أي وجود مالك عقاري دون ملكية[2].

[1]- صالح حيمر ، المرجع السابق ، ص 115 .

[2]- خديجة بختاوي ، قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية ، المجلة الجزائرية للمخطوطات ، العدد 11 ، جامعة جيلالي ليابس ، بلعباس ، 2014 ، ص 298 .

ومع أن العديد من المراجع قد أجمعت على أن هذا القانون قد صدر سنة 1873 إلا أجيرون قد أرجعه إلى سنة 1871[1]، وبالاعتماد على بعض الوثائق الأرشيفية نجد وثائق تأكد صحة ذلك فقد أجريت دراسات إدارية سنة 1871 قدمت إلى الجمعية الوطنية كمشروع لإعادة تأسيس الملكية الفردية في الجزائر جاء هذا القانون بعد اجتماع عدة قيادات عسكرية سياسية فرنسية مع النائب وارني، وتضمن تقرير وارني 16 مادة تدور حول فكرتين أساسيتين:

القوانين والإجراءات المساعدة على نقل الملكية وتغييرها إلي ملكية خاصة، ومجموعة القوانين التكميلية التي تسد بعض النقاط التي لم يتطرق إليها القانون الأساسي وقد وضح في تقرير الهدف من هذا القانون وهو إخضاع الملكية العقارية في الجزائر إلي تشريعات الفرنسية وجعلها جزء لا يتجزأ منها مع تكريس فكرة الملكية الخاصة .

وبما أن قانون وارني كان يهدف إلي القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والعرش وتعويضها بالملكية الفردية حسب المنظور الفرنسي، فقد جاء بإجراءات جديدة لتأسيس الملكية العقارية الفردية في الجزائر وإخضاعها للقانون الفرنسي .

إن تطبيق قانون وارني هو من أهم الانشغالات التي حرص المشرع الفرنسي على تجسيدها على أرض الواقع لأنه إجلاء قانوني جديد من شأنه أن ينعكس ايجابيا على وضع فرنسا، خاصة وأنه تضمن عدة نقاط أهمها تأسيس الملكية العقارية في الجزائر والحفاظ على الأراضي وضمان انتقالها بين الجزائريين الفرنسيين وقد ركز وارني على الأملاك الفردية ولم يتطرق إلي قضية أملاك الدوار وقد حدد هذا القانون الإجراءات القانونية والإدارية للملكية

[1] -charles robert ageron . lesalgeriens musulmans et la France .1871_1919 . t1 .upf . paris .1968 . p 71 .

الجماعية وهي محدد بالمادة الثامنة إلي الحادية عشر من الفصل الأول من قانون 26 جوان[1] .

منذ الأيام الأولى لتطبيق قانون وارني وجد الفلاحون الجزائريون أمام حقيقة مرة وهي فقدان الكثير من أراضيهم لصالح المستوطنين ورجال الإدارة الفرنسية، ولم يتم تطبيق هذا القانون على أرض الواقع بالصورة التي كان يأملها المشرع الفرنسي، فهناك نقص خبرة لدى الموظفين وكذا الإهمال وتهاون ويمكن أن نلمس النتائج التي ترتبت عن تطبيق هذا القانون من خلال الإحصائيات التي تبين انتقال الأراضي من الجزائريين إلي الأوروبيين.

فقط سمح تسليم عقود الملكية بإجراء عدة عمليات عقارية بين الأهالي والأوروبيين وهذا يكفي أن نجري مقاربة بسيطة بين حجم هذه المعاملات قبل صدور هذا القانون وبعده، فقد ورد في تقرير وارني بأن الجزائريين لم يبيعوا من فترة تسعة سنوات من 1863- 1871 سوى 005،52 هكتار من أراضيهم، وقد نتائج وارني وخيمة على الجزائريين، فقد ألغى هذا القانون حق الشفعة مما دفع بالكثير من الجزائريين إلي التشرد والتسول لأن حرمانهم من الأرض يعني حرمانهم من وسيلة عيشهم .

غير أن أخطر ما ترتب عن هذا القانون أنه منح فرصة ذهبية للمضاربين من المستوطنين وموظفي الإدارة الاستعمارية، كما أدى إلي تحطيم الملكية الجماعية لدواوير وأعراش وهي الملكية التي ظلت محافظة على وحدتها وتماسكها .

إن قانون وارني قد فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه رغم أنه أدى إلي سلب الأهالي إلا أنه لم يتمكن من إرضاء مصالح المعمرين[2] .

[1]- خديجة بختاوي ، المرجع السابق ، ص 298 .

[2]- صالح حيمر ، المرجع السابق ، ص 167_171 .

الخاتمـــة

اخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع بحثنا الصراع بين المستوطنين والعسكريين خلال فترة الحكم العسكري توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نذكرها في النقاط الآتية :

- نستخلص مما سبق أن حادثة المروحة ما هي إلا ذريعة لمحاصرة عاصمة الجزائر وإجبار الداي على الاستسلام .
- تعرضت الجزائر ابتداء من ثلاثينيات القرن 19م الاستعمار الاستيطاني شرس فكريا وعسكريا، بلغ ذروته خلال النصف الثاني من القرن 19م، عمل بكل ما أوتي من وسائل على محو خصائص الشعب الجزائري الروحية والوطنية وعملت سياسته وفق إستراتجية مدروسة حتى تجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.
- إن السياسة الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة عملت علي خدمة المستوطنين الذين تفننوا في استغلال الجزائريين .
- تعتبر فترة 1830 من أهم الفترات التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، والتي عانوا من خلالها إلى حد بعيد جراء السياسة التعسفية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية في مختلف المجالات بداية من جانب الاقتصادي إلى الجانب العسكري وذلك من أجل إحكام سيطرتها وبسط نفوذها على الشعب الجزائري .
- اعتمدت فرنسا تنظيما إداريا خاصا بالجزائر، حيث قسمت الجزائر فيها إلى ثلاثة عمالات يعود الحكم فيها للأقلية الأوروبية حيث عملت فرنسا على إلغاء الوجود الإداري المعمول في الجزائر سالفا .
- سياسة نابليون الثالث في الجزائر كانت مائعة ولم تحقق أي نتيجة إيجابية بالنسبة للجزائريين إن سياسة إدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات لم تتجسد في أرض،

- إن إصدار نابليون الثالث لمشروع سيناتوس كونسلت و مشروع المملكة العربية لقيت معارضة شديدة من طرف الجزائريين برغم من كل المحاولات التي قامة بها في سبيل إنجاح هذه المشاريع إلا أنها باءت بالفشل وتبخرت أفكاره دون رجعة
- إن الإدارة العسكرية لم تستطع إخضاع الأهالي من جهة أو الوقوف من جهة أخرى أمام أطماع المعمرين وطموحاتهم الكبيرة للوصول إلى السلطة .
- إن سقوط الإمبراطورية الثانية قد فتح المجال أمام المعمرين، حيث رفعوا شعار الإدماج الذي يعني في نهاية المطاف إبعاد العسكريين عن السلطة، حيث استغلوا هزائم الجيش الفرنسي أمام بروسيا لتصفية النظام العسكري وتأسيس نظام جديد وهو النظام المدني .
- حاول المستوطنون تنظيم المجتمع الجزائري وفق ما يخدم مصالحهم، ولذلك أصدرت العديد من القوانين والمراسيم التي تمنح من خلالها الصلاحيات للمستوطنين في تسيير شؤون البلاد كانت لهذه القوانين أثار وخيمة على المجتمع الجزائري .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

❖ أولا : المصادر .

1.خوجة حمدان بن عثمان :المرآة ، تر ، الزبيري محمد العربي ، د.ط ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، الجزائر 1982 .

2.المدني أحمد توفيق : هذه هي الجزائر ، الشركة المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة 2006.

3.مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ، تر ، الزبيري محمد العربي ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، الجزائر 1981 .

4.الورتلاني فضيل ، الجزائر الثائرة ، د.ط ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر 2001 .

❖ ثانيا: المراجع .

1.أجيرون شارل روبير : الجزائر بين المسلمون وفرنسا 1871–1919 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2007 .

2.بلاح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1989 ، ج.1 ، دار المعرفة ، الجزائر 2006 .

3.بلاسي نبيل أحمد : الاتجاه العربي والإسلامي في تحرير الجزائر ، ط.1 ، الهيمنة المصرية العامة للكتاب ، مصر 1990.

4.بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبانة الاحتلال الفرنسي للجزائر1830–1962 ، ط 5 ، وزارة المجاهدين ، الجزائر 2008 .

5.بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط.1 ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت 1997 .

6.بوخاوش سعيد ، الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر ، وزارة الثقافة ، الجزائر 2013 .

7.بوعزيز يحي : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954 ، د.ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2007.

8.بوعزيز يحي : موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج.1 ، د.ط ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر 2004 .

9.بوعزيز يحي: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ، ط2 ، دار الكتاب للنشر وتوزيع ، الجزائر 1964.

10. تركي رابح : التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، ط2 ، المؤسس الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1981 .

11. خرشي جمال : الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962 ، تر عزيزي عبد السلام ، د.ط ، دار القصبة ، الجزائر 2009 .

12. خلف التميمي عبد المالك : الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي ، فلسطين ، الخليج العربي ، دراسة تاريخية مقارنة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأداب ، الكويت 1983 .

13. زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900 ، المؤسس الوطنية للكتاب ، الجزائر 2009 .

14. سبكي أمال : أوروبا في القرن 19 ، فرنسا في مئة عام ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة 1980 .

15. سعد الله أبو قاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، ط1 ، دار البصائر ، الجزائر 2007.

16. سعد الله أبو قاسم : الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900 ، ج.1 ،ط.1 ، دار البصائر ، الجزائر2007 .

17. سعد الله أبو قاسم ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، ج3 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1996 .

18. سعد الله أبو قاسم ، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962 ، المؤسس الوطنية للكتاب ، الجزائر 2009 .

19. السنوسي الشيخ أحمد الشريف الأطرش : تاريخ الجزائر في خمسة قرون ، ج.2 ، البصائر الجديدة ، الجزائر 2013.

20. الصلابي علي محمد : كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، دار المعرفة ، بيروت .

21. ضيف الله عقيلة : التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962 ، القافلة ، الجزائر 2013 .

22. عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة 1984 .

23. عبيد مصطفى : الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871 ، د.ط ، منشورات جامعة باجي المختار ، عنابة 2006 .

24. العسلي بسام : جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني 1871 الجزائرية ، دار النفاش للنشر والتوزيع ، الجزائر 2010 .

25. عقاد صالح : المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر ، الجزائر،تونس، المغرب الأقصى ، ط.6 ، مكتبة آنجلوا المصرية ، مصر 1993.

26. عمورة عمار : الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 ، ج.1 ، دار المعرفة ، الجزائر 2006 .

27. عمورة عمار : الموجز في تاريخ الجزائر ، ط.1 ، دار ريحان ، الجزائر 2002 .

28. عميراوي أحميدة : دراسات في تاريخ الجزائر الحديث ، ط2 ،دار الهدى ، الجزائر 2004.

29. الغربي الغالي وآخرون : العدوان الفرنسي على الجزائر ،الخلفيات والأبعاد ، دار الهومة ، الجزائر 2007 .

30. فركوس صالح : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1820– 1925 ، د.ط ، مديرية النشر جامعة قالمة ، الجزائر 2010 .

31. فركوس صالح ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ، ط.1 ، البصائر الجديدة ، الجزائر 2013 .

32. قداش محفوظ : جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830– 1954 ، تر محمد المعراجي ، المؤسس الوطنية للاتصال ، الجزائر 2008 .

33. قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1994 .

34. مقلاتي عبد الله ، في جذور الثورة الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2013.

35. نوشي أندري وآخرون ، الجزائر بين الماضي والحاضر ، تر إسطنبولي رابح ومنصف عاشور ، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر تاريخية ، باريس 1960 .

36. الهواري عدة : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830–1960 ، تر جوزيف عبد الله ، ط.1 ، دار الحداثة ، بيروت 1983 .

37. يحي جيلالي : السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830–1960 ، دار المعرفة ، القاهرة .

❖ **المراجع باللغة الفرنسية :**

1. Charherrebirtagero . les al‘geriens musulmans et la France 1871_1919 . t1 . upf . paris . 1968 . p 71 .

❖ **المذكرات والرسائل الجامعية :**

❖ **أطروحات دكتوراه**

2.الحاج محمد صالح : الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919–1939 ، مذكرة ماجيستار في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة اليرموك، 1997–1998.

3.حمير صالح : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830- 1870 ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، 2013-2014 .

4.طعبة حورية : السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1974 ، أطروحة دكتوراه في تاريخ المعاصر ، جامعة أدرار ، 2019-2020 .

❖ **رسائل الماجيستير**

5.عبيد مصطفى : الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان 1812-1884 ، مذكرة ماجيستار في تاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 .

6.علي عبود : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض (القطاع الوهراني نموذج) ، مذكرة ماجيستار في تاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران ، 2013-2014 .

7.قلعي أحلام : يهود الجزائر من مرسوم كريميو 1870 ، مذكرة ماستر في تاريخ العام ، جامعة قالمة ، 2017-2018 .

8.كليل صالح : التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830-1871 ،أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة باتنة ، 2017-2018 .

9.كمال خليل : المدارس الشرعية في الجزائر التأسيس والتطور 1850-1951 ، مذكرة ماجيستار في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008-2009.

10. معزة عز الدين : فرحات عباس ، والحبيب بورقيبة ، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة منتوري ، 2009-2010 .

❖ **خامسا المجلات :**

1.أبرير حمودي : القوانين والتحفيزات الفرنسية الصهيونية ودورها في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1850-1950 ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد 3 ،الجزائر ، 2021.

2.بختاوي خديجة : قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات الأرشيفية ، المجلة الجزائرية للمخطوطات ، العدد 11 ،جامعة بلعباس ، 2014.

3.الجوعاني سلمان رشيد رمضان : الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871 ، جامعة تكريت للعلوم ، مجلة 20 ، العدد 4 ، 2013 .

4.الحاج حوسين مزهورة : مشروع المملكة العربية لنابليون في الجزائر 1852-1870 ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر، 2019.

5.شارل روبير آجيرون ، تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1870 ، تر محمد الطاهر العمودي ، العدد 2 .

6.شيخ فطيمة : قانون كريميو 24 أكتوبر 1870 أو تجنيس اليهود ، العدد 15-16 ، جامعة سيدي بلعباس ،2017.

7.طرشون نادية : سياسة نابليون الثالث العربية : مجلة الدراسات والأبحاث ، العدد 26 ، 2017 .

8.مجيد مسعودي ، سياسة فرنسا المنتهجة في القضاء على المقومات الهوية الوطنية في الجزائر .

❖ **خامسا : الملتقيات .**

1.حقي محمد صالح الهادي ، صورة الجزائريين من خلال قانون الأهالي 1871 ، الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكلونيالي ، الجامعة التونسية.

❖ **سادسا : المعاجم .**

2.بن صحراوي كمال : معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19 شخصيات – أماكن – أحداث – معارك ، ط.1 ، منشورات ألفا للوثائق ، الجزائر ، 2020 .

الملاحق

الملحق رقم 01[1]

مقتطف من رسالة نابليون الثالث الطويلة الى ماكماهون
بتاريخ 20-6-1865

تحتضن الجزائر : 2.580.000 اهلي
و 200.000 اوروبي — **112.000 فرنسي**
و 76.000 من الجيش — **80.000 اجنبي**

فهي حينئذ مملكة عربية ، وفي ذات الوقت مستوطنة أوروبية ، ومعسكر فرنسي ، ولذلك يقتضي الأمر النظر في المسألة من أوجهها الثلاثة . ان تهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان ، وان التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة ، فعلينا اذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومنصفة ازاءهم ، والعمل على اسعادهم أكثر ، وتنمية التربيه ومكارم الأخلاق لديهم . وهل كانت المجهودات الحكومية السابقة كلها في هذا الاتجاه ؟ من المسموح للانسان أن يشك في هذا ، ذلك أن المصالح المختلفة من أجل تدعيم احتلالنا كانت مسيرة من العاصمة ، وهذا الى غاية سنة 1861 وأن أنواع الادارات التي تعاقبت قد عمل كل نوع منها في مجاله الخاص من غير اهتمام بالتصور الشامل للمسألة .

ينقسم السكان العرب الى قبائل ، على رأسها عائلات ذات نفوذ ، لكننا افلسناها وجردناها من اعتباراتها ، كما حاولنا تفكيك القبائل ، والاخلال بالقضاء الاسلامي ، من غير أن يكون لدينا عوض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل ، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني .

لقد طرد السكان من أراضيهم (وهناك وثائق تبين الطريقة القسرية التي استعملتها مصلحة الأملاك اتجاههم) ؛ واضطروا الى اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ عهد سحيق كما أبعدوا من السهول ، فالتجأوا الى الجبال حيث منعتهم ادارة الغابات استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها فيما سلف مراع لمواشيهم .

أما أراضي العزل (وهي جزء من ملكية الدولة) كان العرب على الدوام يستأجرونها ، فتكترى بالمزايدة . وأن نقصا في الأراضي عند

[1]– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص161.

الأهالي سيؤدي الى مزايدات مبالغ فيها قد تفلسهم ، وتكون نتيجتها افقار الأرض بسبب ارهاقهم لها لمواجهة احتياجاتهم .

وأما الضريبة التي تشمل الأراضي والأنعام والأشجار المثمرة فهي الأخرى غير سليمة ، اذ المفروض أن تكون عقارية فقط ، وفى الأراضي المدنية وقع تجاوز للشرع باستخلاص رسوم بلدية ثقيلة من الأهالي القاطنين الخيام ، فى الوقت الذي لا تعود عليهم بأي نفع .

وهذه الأعباء جميعها تتطلب من أكثريتهم سلفيات ربوية قد تؤدي بهم الى الافلاس الكامل ، خاصة أن كل الملكيات العربية مثقلة بالرهون ، التي ستسلب منهم يوم أن تتأسس الملكية الخاصة ..

... وبشأن تنشيط الاستيطان تم تطبيق اجراءين ، هما موضع لوم أيضا . يتمثل الأول فى تأسيس المراكز الاصطناعية بما تتطلبه من وسائل وما تستوجبه من العناية بالكولون من حيث معيشتهم وعملهم ، لفترة ثلاث سنوات على الأقل ، فى حين كان الأمر يقتضي تحديد دائرة معينة بوضوح حول كل واحدة مَن العواصم الثلاث كمكان لتمركز الاستيطان ، ومثال أمريكا التي يساق عادة فى هذا المضمار غير مقنع لأن ما كان يخلص الكولون عند وصولهم الى العالم الجديد هو الأجور العالية لليد العاملة ، وعثورهم بسرعة على شغل مدرار بالكفاية يسمح لهم بالتوفير ويمكنهم من تملك الأرض .

أما الاجراء الثاني فكان منح القطع الأرضية بالمجان ، وهذا من شأنه أن يحدث نتائج مضرة ، كمساعدته على خلق مضاربات لا طائل تحتها ، وعلى انحطاط القيمة الأرضية ، وبذلك يلحق الأهالي خطر محقق من غير تعويض من حيث التوسع الاستيطاني .

1

[1]– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص162

الملحق رقم 01[1]

من رسالة نابليون الثالث الى سعادة المريشال ، دوق مالاكوف ، ووالي الجزائر العام بتاريخ 6 فيفري 1863 .

... ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك اراضيهم ، وان سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الاراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد امر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية اساسها كبير الترك ان ذلك محال ، واو كان قصد الدولة انجاز هذا الامر المكروه وجب عليها ان تطرد العرب كلهم من اوطانهم وتشردهم فى الصحراء كما وقع للاجيال المتوحشة ينمن بلاد امريقة الشمالية حين دخلها بعض امم النصارى فى القرون الماضية ، شردوهم من البلاد المعمورة الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للانسانية وغير ممكن فى زماننا . فنطلب الآن الوصايل لاصلاح خاطر العرب وامالة قلوبهم الينا لانهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة فى بعض امور الفلاحة . وقد علمنا ان قانون من قوانين شرعنا مورخ سنة 1851 يتضمن اقرار حقوق العرب فى املاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح ، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها ، والآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب . ونبدأ بالنظر فى اوطان الاعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدوائر حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الاملاك وتعيينها لاصحابها شخصا شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ، ثم عند اقرار العرب فى املاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما يوما ان شاء الله وذلك انفع من القهر فى تأليف قلوب العرب واصلاح لنفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا ثم ان بلاد الجزاير مساحتها واسعة جدا والمحصولات لتي يمكن استخراجها منها كثيرة . فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوايده وحاجاته . اما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الاشتغلال بما سهل من امر الحراثة . واما النصارى المميزين بالفهم والنشاط فى العمل فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتنوير المياه والغدران وحفر القناوات والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة فى اصلاح مر الفلاحة ونشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقى

[1]– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص163

الجراثة أو مصاحبة لها واما الدولة فلها النظر والعمل فى المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد باحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك ، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل فى معاملاتهم ؛ وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات اتي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوايد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها فى تعمير البلاد باقامة القرى الجديدة واصراف ما لها فى جلب السكان اليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر فى حال المساكين الذين انعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم • ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المرشال مقصودنا فى شأن الجزاير وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية يعني ماوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة ، لأنى امبراطور العرب وامبراطور لفرانساويين معا ••• (1)

1

[1]– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص164

الفهـــرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	6-1
1-المبحث الأول : السياسة الفرنسية في الجزائر في ظل الحكم العسكري	7- 22
المطلب الأول : الاحتلال والسياسة الاستيطانية في الجزائر	8- 14
المطلب الثاني : بداية السيطرة العسكرية في الجزائر	14- 18
المطلب الثالث : التنظيم الإداري في الجزائر	18- 22
2-المبحث الثاني : نابليون الثالث وبداية الصراع بين المستوطنين والعسكريين	25- 35
المطلب الأول : إصلاحات نابليون الثالث	25- 30
المطلب الثاني : مشروع المملكة العربية	30-33
المطلب الثالث : الصراع بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية	33-35
3-المبحث الثالث: إنعكاسات الصراع بين المستوطنين والعسكريين	37-55

المطلب الأول : انهيار الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة	37- 42
المطلب الثاني : سيطرة المستوطنين على الحكم	42-47
المطلب الثالث : الجزائريون في ظل سيطرة المستوطنين	47-55
خاتمة	57-58
قائمة المصادر والمراجع	60-65
الملاحق	69-71
فهرس المحتويات	73-74